جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات التجارية

قسم الإقتصاد التطبيقي

العلاقة السببية بين الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال الفترة (1980-2015م)

The Casual Relationship between Public Expenditure and Gross Domestic Product in Sudan during the Period (1980-2015)

بحث تكميلي لنيل درجة البكالريوس في الإقتصاد التطبيقي

إعداد الطالبات :

- **إسراء مصطفي أحمد محمد**
- **صفية علي حمد علي**
- **هاجر هاشم عثمان فضل الله**
- **هُيام فقير محمد ساتي**

إشراف الأستاذ:

عبد الباقي عيسي محمد

سبتمبر 2017

بسم الله الرحمن الرحيم

الآيـــة

قال تعالي :

(وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا)

صدق الله العظيم

سورة الفرقان – الآية (67)

الإهداء

إلي منارة العلم والامام المصطفي إلي سيد الخلق أجمعين

إلي رسولنا الكريم محمد صلي الله علية وسلم

إلي من أرضعتنا الحب والحنان

إلي رمز الحب وبلسم الشفاء

إلي القلوب الناصعة بالبياض

إلي أمهاتنا العزيزات

إلي من جرع الكأس فارغا ليسقينا قطرة حب

إلي من حصدوا الأشواك عن دربنا ليمهدوا لنا طريق العلم

الذين علموا أن نرتقي سلم الحياه بحكمة وصبر

إلي أبائنا الأعزاء

إلي القلوب الطاهرة الرقيقة إلي من حبهم يجري

في عروقنا إلي

إلي إخواننا وأخواتنا

إلي من سرنا سويا ونحن نشق الطريق نحو النجاح

إلي زملائنا وزميلاتنا

إلي الذين بذلوا كل جهد وعطاء لكي أصل إلي هذة اللحظة إلي من علموننا حروفا

من ذهب

الدارسون

الشكر والعرفان

(رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ) سورة النمل الإية 19

بصدق الوفاء والإخلاص أتقدم بوافر الشكر والعرفان والتقدير لتلك المؤسسة العريقة بالعلم جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ونشكر كلية الدراسات التجارية قسم الإقتصاد التطبيقي كما نتقدم بأحر تشكراتنا لعمال المكتبة علي مساعدتهم القيمة وإلي كل من جاهد من أجل رفع راية العلم والمعرفة.

كما نتوجة بالشكر والإمتنان العميق لأستاذنا **العزيز عبد الباقي عيسي محمد** علي نصائحه القيمة التي مكنتنا من إخراج هذا البحث في شكلة النهائي فله منا التقدير والثناء وجزاه الله عنا كل خير.

الدارسون

مستخلص البحث

يعتبر الإنفاق العام من أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الحكومة في تحقيق ما تتطلع إليه من تقدم وتطور في أوجه وميادين الحياة كافة.

تمثلت مشكلة البحث في معرفة مساهمة الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي، وهدفت الدراسة إلي معرفة دور الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي وتتبع مسار الناتج المحلي الإجمالي في ظل السياسات المالية.

أتبعت الدراسة المنهج الوصفي في جمع البيانات وتوصلت إلي النتائج التالية :

1. دلت نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك على عدم وجود اتجاه للتكامل المشترك بين الناتج المحلى الإجمالي والانفاق الحكومي وبذلك اصبحت نموذج الدراسة غير ساكن، لذلك تم تقدير نموذج سببية جرانجر من خلال فروقها المستقرة.
2. توصلت نتائج اختبار العلاقة السببية الي وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من حجم الناتج المحلي الإجمالي والانفاق الحكومي مما يعني ان التغيرات في حجم الناتج المحلى الاجمالي تساعد في تفسير التغيرات التي تحدث في الانفاق الحكومي وليس العكس.
3. دلت نتائج ارتباط بيرسون على وجود علاقة ارتباط طردي متوسط وذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلى الإجمالي والانفاق الحكومي.

وأوصت الدراسة بالأتي:

1. علي الدولة زيادة النفقات الإستثمارية لتحقيق النمو الإقتصادي.
2. علي الدولة الإهتمام بالإنفاق العام من أجل زيادة الناتج المحلي الإجمالي.
3. يجب أن لا يتعدي الإنفاق العام حدود ميزانية الدولة وذلك لتجنب إختلال الميزانية.

Abstract

Public spending is one of the most important tools of the fiscal policy used by the government in achieving the desired progress and development in all aspects and fields of life.

The problem of research was to find out the contribution of public expenditure to GDP. The study aimed at knowing the role of public expenditure in GDP and tracking the path of GDP under financial policies.

The study followed the descriptive approach in data collection and reached the following results:

1. The results of the Johansson Joint Integration Test showed that there was no trend for the combined integration of GDP and government spending. It would become a non-static model, so the Granger model was estimated through its stable differences.
2. The results of the causal relationship test yielded a one-way causal relationship of the size of GDP.
3. The results of Pearson-Ona correlations showed that the average correlation between the GDP and the government expenditure is statistically significant.

The study recommended the following:

1. The State should increase the investment expenditure to achieve economic growth.
2. The State should pay attention to public expenditure in order to increase GDP.
3. Public spending should not exceed the state budget to avoid budget imbalance.

قائمة الموضوعات

الرقم	عنوان الموضوع	رقم الصفحة
1	الآيــة	أ
2	الإهداء	ب
3	الشكر والعرفان	ج
4	المستخلص	د
5	Abstract	هـ
6	قائمة الموضوعات	و
7	قائمة الجداول	ح
8	قائمة الأشكال	ط
الفصل الأول **الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة**		
1	المبحث الأول: الإطار العام للدراسة	1
2	المبحث الثاني: الدراسات السابقة	4
الفصل الثاني **السياسة المالية والإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي المبحث**		
1	المبحث الاول : السياسة المالية	10
2	المبحث الثاني: الإنفاق العام	13
3	المبحث الثالث: الناتج المحلي الإجمالي	27
الفصل الثالث **الإنفاق الحكومي في السودان**		
1	الإنفاق الحكومي في السودان	38

الفصل الرابع **دراسة قياسية لأثر الانفاق الحكومي على الناتج المحلى الاجمالي في السودان**		
1	المبحث الأول: التعريف بالنموذج القياسي وتوصيف النموذج القياسي لأثر الانفاق الحكومي على الناتج المحلى الاجمالي في السودان	42
2	المبحث الثاني: اختبار سببية جرانجر بين الناتج المحلي الإجمالي والانفاق الحكومي	50
3	المبحث الثالث: اختبار علاقة الارتباط بين الناتج المحلي الإجمالي والانفاق الحكومي	53
الفصل الخامس **النتائج والتوصيات**		
1	أولا : مناقشة الفرضيات	55
2	ثانياً : النتائج	56
3	ثالثاً : التوصيات	57
4	قائمة المصادر والمراجع	58
5	الملاحق	63

قائمة الجداول

رقم الجدول	إسم الجدول	رقم الصفحة
جدول (2-1)	الناتج المحلي الاجمالي بطريقة الدخل"	33
جدول (2-2)	الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق	34
جدول (3-1)	الإنفاق الحكومي في السودان (1998-2015م)	39
جدول (4-1)	استقرار متغيرات الدراسة مع القاطع عن طريق اختبار (Augmented Dickey-Fuller (ADF	48
جدول (4-2)	نتيجة اختبار Trace Statistic Test للتكامل المشترك	49
جدول (4-3)	نتائج اختبار Lag Length Criteria	52
جدول (4-4)	اختبار سببية جرانجر في اتجاهين Pairwise Granger Causality Test	52
جدول (4-5)	تحديد قوة الارتباط	53
جدول (4-6)	نتيجة اختبار بيرسون لقياس الارتباط بين الانفاق الحكومي والناتج المحلى الاجمالي	54

قائمة الأشكال

رقم الشكل	إسم الشكل	رقم الصفحة
شكل (3–1)	إنتشار الإنفاق الحكومي عبر الزمن	40

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار العام للدراسة

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المبحث الأول

الإطار العام للدراسة

المقدمة

أدي تطور الدولة وإنتقالها من الدولة الحارسة الي الدولة المتدخلة ثم الي المنتجة الي إتساع وظائف الدولة وأعراضها ، مما استتبع تزايد الإنفاق العام وبالتالي الي إزدياد دورها الإقتصادي ،خاصة دور الإنفاق الإستثماري ، وأصبحت النفقات العامة أداة رئيسية تستخدمها الدولة في أحداث دور تعويضي في مواجهة الإقتصاد الخاص (معالجة التقلبات الإقتصادية) خاصة في البلاد المتقدمة وأصبحت كذلك اداة تستخدمها الدولة للإسراع في عملية التنمية خاصة في البلاد النامية ، او ضمان معدل نمو مرتفع في الناتج المحلي وذلك عن طريق الإنفاق الإستثماري في بعض الفروع الرئيسية في النشاط الإقتصادي ولذا أصبح الأصل هو تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية بقصد التأثير عليها وينعكس ذلك التدخل علي الناتج المحلي ومن ثم يقاس الأثر الإقتصادي للإنفاق العام بأثره علي الناتج المحلي .

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة البحث في السؤال التالي:

- هل يؤثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي؟

أسئلة الدراسة

1- ماهي أهم ادوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة في التأثير علي النشاط الإقتصادي خلال فترة الدراسة ؟

2- هل يؤدي الإنفاق العام الي زيادة الناتج المحلي الإجمالي ؟

أهداف الدراسة

يهدف البحث الي الأتي :

1- معرفة دور الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات الدراسة.

2- تتبع مسار الناتج المحلي الإجمالي في ظل السياسات المالية التي أتبعت خلال فترة الدراسة.

أهمية الدراسة

1- التعرف علي أدوات السياسة المالية من شأنه ان يساعد صناع القرار والمخططين في وضع برامج وسياسات وخطط إقتصادية تقود الي زيادة معدلات الناتج المحلي الإجمالي .

من المتوقع ان تساعد نتائج البحث في تقييم السياسة المالية التي أتبعتها الدولة خلال فترة الدراسة للخروج بنتائج يمكن ان يستفاد منها مستقبلاً.

2- توفير مادة للباحثين والمختصين في مجال سياسات وتنمية الإقتصاد .

3- كذلك تاتي أهمية البحث في كونه مواصلة لبحوث ودراسات سابقة قام بها مهتمون ومتخصصون في السياسة المالية وأثرها علي الإقتصاد .

فرضيات الدراسة

أ- هنالك علاقة سببية في إتجاه واحد من الناتج المحلي الإجمالي على الإنفاق الحكومي.

ب- هنالك علاقة طردية بين الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي.

منهجية الدراسية

تعتمد هذه الدراسة علي الجانب النظري علي المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الإحصائي والتحليل القياسي.

حدود الدراسة الزمانية والمكانية

4- الحدود المكانية :جمهورية السودان

5- الحدود الزمانية : الحدود الزمانية تنحصر في الفترة من 1998-2016

مصادر جمع البيانات

يتم الحصول عليها من مصادر ثانوية ممثلة في تقارير وزارة المالية وبنك السودان إضافة للكتب والمراجع .

هيكل الدراسة

يتكون البحث من خمسة فصول، الفصل الاول الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة يتكون من مبحثين: المبحث الأول الإطار العام للدراسة والمبحث الثاني الدراسات السابقة، أما الفصل الثاني السياسة المالية والإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي يتكون من ثلاثة مباحث: المبحث الأول السياسة المالية، والمبحث الثاني الإنفاق العام والمبحث الثالث الناتج المحلي الإجمالي. أما

الفصل الثالث الإنفاق الحكومي في السودان. الفصل الرابع دراسة قياسية لأثر الانفاق الحكومي على الناتج المحلى الاجمالي في السودان يتكون من مبحثين: المبحث الأول التعريف بالنموذج القياسي وتوصيف النموذج القياسي لأثر الانفاق الحكومي على الناتج المحلى الاجمالي في السودان، والمبحث الثاني اختبار سببية جرانجر بين الناتج المحلي الإجمالي والانفاق الحكومي والمبحث الثالث اختبار علاقة الارتباط بين الناتج المحلي الإجمالي والانفاق الحكومي. أما الفصل الخامس النتائج التوصيات.

الفرق بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية :

معظم الدراسات السابقة تناولت الإنفاق العام كأداة رئيسية تستخدمها الدولة في إحداث دور تعويضي في مواجهة الإقتصاد الخاص(معالجة التقلبات الإقتصادية).

إلا ان هذة الدراسة تناولت دور الإنفاق العام في الناتج المحلي كأحد الأدوات الأساسية للسياسة المالية كما إختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في الفترة الزمنية

المبحث الثاني

الدراسات السابقة

أولا: الدراسات المحلية

(1) دراسة محمد الحسن محمود فرح وفايزة محمد الحسن خليل[1]

يهدف هذا البحث الي القاء الضوء علي الإنفاق الإستهلاكي وأهميته وربط ماجاء في أهميته في الشريعة الإسلامية بالتطبيق العملي من خلال جمع وتحليل بيانات تتعلق به مع وصف وتحليل العوامل المؤثرة علي الإنفاق الإستهلاكي. ويستخدم البحث المنهج الإحصائي الوصفي في جمع البيانات وتصنيعها أو المنهج الإحصائي التحليلي في تحليل البيانات وإتخاذ القرار.

أما الأدوات التي أستخدمت فهي المراجع الإسلامية والإحصائية والإقتصادية إستمارة جمع البيانات والحزم الإحصائية SPSS في تحليل البيانات

والحدود الزمانيه للبحث هي 2011-2012

أما الحدود المكانية جامعة أمدرمان الإسلامية بالسودان .

وأهم النتائج التي توصل اليها:

6- توجد إرتباطات طردية معنوية بين كفاية الدخل للحاجات الضرورية من جهة وكل من تعدد مصادر الدخل ،(التوازن بين الدخل والإنفاق وفائض الدخل الإدخار)

7- يوجد إرتباط عكسي معنوي بين كفاية الدخل وسد العجز بتنويع مصادر الدول .

8- لا توجد علاقة بين كفاية الدخل وسد العجز في الدخل بتقليل الإنفاق .

ثانيا: الدراسات العربية

(1) دراسة سحر بنت حسن خياط : [2]

تلعب النفقات الحكوميه دوراً هاماً في الإقتصاد والنمو كما أنها من أهم أدوات السياسة المالية الأمر الذي أكسبها أهمية خاصة ومميزة وتجعل منها حالاً حيوياً يتعدد في البحوث للوصول الى

---

[1]- محمد الحسن محمود فرح ، د- فايزة محمد الحسن خليل : الإنفاق الاستهلاكي وتوازن المستهلك في الاقتصاد الإسلامي . ودراسة حاة العاملين بجامعة أمدرمان الإسلامية ديسمبر 2011 شعبان 1432

[2]سحر بنت حسن خياط : تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الإقتصادي : دراسة قياسية عن المملكة العربية السعودية من 1998- 1970 رسالة جامعية 1423هـ

حقائق علمية تخدم صانع القرار لتحقيق رؤيا وتخطيط مستقبلي للسياسات الاقتصادية وهذه الدراسه تهدف الى تقدير نماذج النمو الإقتصادي في المملكة العربية السعودية من الفترة 1970-1998.

*من أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة إختيار وتحليل نتائج غير دقيقة ثم إختبار إستقرار المتغيرات الداخلية في تكوين النماذج الخاصة بالنمو الإقتصادي في المملكة العربية السعودية.كما يتم إختبار السببية لمعرفة طبيعة العلاقة التبادلية للنفقات الحكومية وبين النمو الإقتصادي .

*حيث قامت الباحثة بحصر عدد من المتغيرات التالية:

(القيمة المبدئية لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي – عدد السكان – التضخم – التغير في التضخم – مستوى الإنفاق الإستهلاكي الحكومي – مستوى الإنفاق الإستثماري الحكومي).

(2) دراسة حسن غصان بلقاسم :[1]

تناول هذا البحث إختيار وقياس أثر المزاحمة من جانب الإنفاق الإستثماري في القطاع العام إتجاه الجهود الاستثمارية في القطاع الخاص وذلك إنطلاقاً من قاعدة معلومات حول الإقتصاد المغربي بعد التأصيل النظري لمبدأ المزاحمة أو طرد القطاع الخاص من بعض مجالات الإستثمار مما إستدعي بلورة نموذج الإستثمار الخاص الأكثر إحتمالاً وتحديد شكله بإستعمال تحويل box cox– وذلك استناداً الي إختبار معدل الترجيح lm .

(3) دراسة محمد بن عبد الله الجراح وأحمد بن عبد الكريم المحيميد [2]

تناول هذا البحث بصفة أساسية بناء نماذج إنحدارية لسلوك أسهم الأنشطة الإقتصادية المختلفة في المملكة العربية السعودية، وتقوم الدراسة هنا علي نوعي حيث قمنا ببناء نماذج خاصة لكل من القطاع المالي والقطاع الصناعي وقطاع الخدمات بالإضافة الي القطاع الزراعي ، هذا ولقد تم في مقدمة هذا البحث إستعراض بعض النماذج الدولية وكذلك من ثم عرض خلاصة بعض الدراسات السابقة للأسهم في المملكة .

ومن أهم النتائج : أنه توجد تباينات بين سلوك الأسهم في القطاعات المختلفة بالمملكة ، كما أوصت بعض هذة الدراسات بأن يؤخذ هذا في الإعتبار عن دراسة سلوك الأسهم في المملكة ،

---

[1] د: حسن غصان بلقاسم : الإنفاق العمومي في الإستثمار الخاص ،إختبار أثر المزاحمة عدد المعاينة المعادة . دورية الإدارة العامة المجلة الثالث والأربعون ديسمبر 2008شوال 1424هـ

[2] – محمدين بن عبد الله الجراح – د: أحمد بن عبد الكريم المحميد : الإنفاق الحكومي والإستثمار الخاص في المملكة العربية السعودية – مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية – جامعة الكويت – العدد السادس والثمانون – السنة الثانية والعشرون 1997

ومن ثم فلقد تم وضع بعض الفروض الخاصة بالنموذج وتقديم الصورة العامة للنموذج النظرى وإختيار أربعة نماذج إثنين منها أحدهما خطي والأخر لوغريثمي وهما خاصان بتقدير سعر السهم وإثنان أخران خاصان بتقدير العائد من السهم.

(4) دراسة محمد كمال حسيب رجب [1]

تناولت هذة الدراسة تحليل أثر السياسة الإنفاقية في مكافحة التضخم خلال الفترة من 2008- 1996 حيث هدف البحث الي تحليل السياسة الإنفاقية لدى السلعة الوطنية الفلسطينية ، كما هدفت الي تحديد ملامح السياسة الإنفاقية التى تنتهجها السلطة الوطنية الفلسطينية.

ومن أهم النتائج التي توصلت لها :

1- التعرف علي أهم الأثار الإقتصادية والإجتماعية التي أفرزتها الضغوط التضخمية في الإقتصاد الفلسطيني .

2- بالإضافة الي التعرف علي حالة التضخم الراهنة في فلسطين .

3- وتعتمد منهجية البحث في تحليل البيانات علي إستخدام التحليل الوصفي .

(5) دراسة دعاء محمد الزاملي [2]

يدرس هذا المبحث دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الإستمرار الإقتصادي في العراق للمدة (20122003) من خلال بيان مفهوم الإنفاق الحكومي والإستقرار الإقتصادي وطبيعة هذا الإستقرار وأكثر مايؤثر علي الإستقرار في العراق هذا التضخم والبطالة وكذلك يدرس حجم الإنفاق الحكومي ومدي تأثيره علي الإستقرار في العراق من خلال الإنفاق الجاري والإستثماري .

(6) دراسة علي سيف علي المزروعي[3]

تناولت دراسة علي سيف المزروعي الناتج المحلي الإجمالي كأحد المصادر الأساسية للدخل القومي لدولة الإمارات المتحدة إذ يسهم هذا الناتج بنسبة لا تقل عن (90%) في الدخل القومي الإجمالي للدولة.

---

[1]-د- محمد كمال حسين رجب : أثر السياسة الإنفاقية فى التضخم فى فلسطين إستكمالاً لمتطلبات الحصول علي درجة الماجستير يوليو 2011

[2]-دعاء محمد الزاملي – دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الإستقرار الحكومي في العراق للمدي 2003-2013.

[3]- د: علي سيف علي المزروعي : أثر الإنفاق العام فى الناتج المحلى الإجمالى دراسة تطبيقية علي دولة الإمارات العربية خلال السنوات (2001-2014) مجلد جامعة دمشق

وأسهمت إمارة ابوظبي مابين (53%-62%) في الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات (2009-1990).

في حين أسهمت إمارة دبي (24%-35%) في الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات خلال المدة نفسها ويتضح من ذلك أن نسبة إسهام باقي الإمارات خلال مدة الدراسة يتراوح بين (23% -3%).

ومن أهم النتائج التي توصلت لها هذة الدراسة :

أن نمو الناتج المحلي سريعا خلال السنوات (1990-2009)

وأن الناتج المحلي تضاعف ستة مرات خلال هذة المدة

4- أنه كلما زاد الإنفاق العام في دولة الإمارات بمليون درهم فإن الناتج المحلي الإجمالي سيزداد بمقدار 4 ،(159) مليون درهم

أهم النتائج التي توصل البحث اليها :

إتضح علي المدي البعيد أن أثر الدفع يغلب علي أثر المزاحمة ويؤدي الي زيادة مرونة الإستثمار الخاص بنسبة تزيد قليلاً علي (06،0) وتم بإستعمال منهجية المعاينة المعادة للوثوق من إشارات وقيم أثر المزاحمة والمراقبة مختلف النتائج .

(7) دراسة عمر محمود أبو عيدة [1]

تناول هذا البحث تحديد العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الإقتصادي المقيس بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة " 1995 -2013" ولتحقيق هذا الهدف إعتمد البحث علي المنهج الإحصائي الوصفي لتحليل وبيان تطور الإنفاق الحكومي الفلسطيني والناتج المحلي الإجمالي وكذلك تم الإعتماد علي التحليل القياسي لتحديد العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الإقتصادي .

من أهم النتائج التي توصل اليها البحث

1- وجود علاقة سببية موجبة تتجه من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الي الإنفاق الحكومي بأنواعه الإجمالية والجارية .

[1]- د- عمر محمود ابو عيدة : أثر الإنفاق الحكومي على النمو الإقتصادي فى الأراضي الفلسطينية دراسة تطبيقية خلال الفترة (2013-1995) 10/29 /2014م

2- أثبتت النتائج القياسية وجود علاقة إيجابية تتجه من الإنفاق الحكومي بشقيه الإجمالي والجاري الي الناتج المحلي الإجمالي في حيث لم تثبت العلاقة السببية بين النفقات الحكومية التطويرية والنمو الإقتصادي .

وتأكيداً لهذه النتائج التطبيقية فقد اثبت التحليل القياسي أيضا وجود علاقة إرتباط موجبة عند مستوي معنوية 1% لكل من الإنفاق الحكومي الأجمالي والإنفاق الحكومي الجاري مع الناتج المحلي الإجمالي

(8) دراسة محمد الطيب ذهب[1]

تناولت هذة الدراسة برامج الإنفاق العام وبالخصوص الإنفاق الإستثماري . وهي تعتبر من أهم الأدوات المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي الذي يعتبر الهدف الأكثر أهمية لدي الحكومات لتحقيق التوازن الإقتصادي والرفع من مستوي الرفاهية لدي أفراد المجتمع .

ومن نتائج هذة الدراسة : أن تأثير الإنفاق العام علي النمو الإقتصادي في حالة الجزائر هو متغير ضعيف لأن كل القطاعات المساهمة في النمو الإجمالي وبالخصوص الحروقات الفلاحية والصناعية تتأثر بعوامل خارجية مما ينفي وجود مضاعف الإنفاق في حالة هذه القطاعات الحساسة بينما يظهر مضاعف الإنفاق فقط علي الأشغال العمومية وقطاع الخدمات .

(9) دراسة هبة محمود الباز[2]

تناولت هذة الدراسة الإنفاق العام أحد الأدوات الاساسية للسياسة المالية، والتي يمكن من خلالها التأثير علي مستويات الطلب الكلي ، ومن ثم علي النمو ، والتشغيل، والدخل القومي، ونمط توزيعه. وفي ظل محدودية الموارد المتاحة لذلك الإنفاق، يصبح من الضروري التأكد من كفاءة إنفاق تلك الموارد وإستغلالها الإستغلال الأمثل ومن هنا تبرز أهمية هذة الدراسة التي سعت لقياس كفاءة الإنفاق العام في مصر ، وذلك بهدف رصد وتتبع مستويات تلك الكفاءة ومن أهم النتائج التي توصلت الدراسة الي مستويات كفاءة الإنفاق العام في مصر أخذت في التراجع طوال الفترة محل الدراسة وذلك علي الرغم من تزايد متوسط حجم الإنفاق العام الإجمالي بالأسعار الثابتة.

---

[1] د- محمد الطيب ذهب : دور سياسة الإنفاق العام علي الإستثمارات العمومية في الجزائر دراسة حالة الجزائر (2001-2014)

[2] - هبة محمود الباز : قياس الإنفاق العام في مصر ومقترحات الأرتقاء بها - مسودة ورقة من أوراق بحث (بعض قضايا اصلاح المالية العامة في مصر) - القاهرة - ديسمبر 2014

كما خلصت الدراسة الي ان زيادة الإنفاق العام الغير مصحوبة بإجراءات تضمن زيادة كفاءة ذلك الإنفاق بالضرورة لتحسين مستويات الكفاءة علي مستوي القطاع الحكومي ككل ، بل علي العكس قد يصاحبها في بعض الأحيان تدهورا في تلك المستويات .

ومن ثم ، قد أوصت الدراسة بأنة لرفع كفاءة الإنفاق العام يجب عدم الإعتماد فقط علي زيادة حجم ذلك الإنفاق من أجل تحقيق ذلك ، وأنما يستلزم الأمر إتخاذ مجموعة من الإجراءات التكميلية التي من شأنها رفع كفاءة ذلك الإنفاق .

الفصل الثانـي

السياسة المالية والإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي

المبحث

المبحث الاول : السياسة المالية

المبحث الثاني: الإنفاق العام

المبحث الثالث: الناتج المحلي الإجمالي

الفصل الثاني

السياسة المالية والإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي

المبحث الاول: السياسة المالية

تعريفها:

هي برنامج تخططة وتنفذه الدولة عن عمد مستخدمة فيه مصادرها الإيرادية وبرامجها الإنفاقية لإحداث أثار مرغوبة وتجنب أثار غير مرغوبة .[1]

مجموعة القرارات والإجراءات التي تتخذها الدولة الإسلامية في إيراداتها ونفقاتها بهدف تحقيق المقاصد الشرعية [2].

مجموعة الأهداف والتوجيهات والإجراءات والنشاطات التي تتبناها الدولة للتأثير في الإقتصاد القومي والمجتمع بهدف المحافظة علي إستقراره العام وتنميته ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة [3].

أهداف السياسة المالية: [4]

1- تحقيق الكفاءة الإنتاجية :

السياسة الإقتصادية التي تتبعها الحكومة يجب أن تعمل علي إستخدام الموارد المتاحة بأفضل طريقة ممكنة، وأن معيار الكفاءة يعني تحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاج ، وذلك بالإستقلال الأمثل للعناصر الإنتاجية .

2- تحقيق العمالة الكاملة :

السياسة الحكومية تلعب دوراً فعالاً في تحديد مستوي العمالة ، ومستويات الأجور والأسعار ، وتحقيق الإستقرار في الإقتصاد الوطني .

---

[1] د. حامد عبد المجيد دراز ، السياسة المالية ، الدار الجامية ، الإسكندرية ، 1984و ص 15

[2] د. أحمد مجزوب أحمد ، السياسة المالية في الإقتصاد الإسلامي ، دار جامعة أمدرمان الإسلامية للطباعة والنشر 1996ص 8

[3] د. عبد الكريم صادف بركات واخرون ، المالية العامة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 1986 ص 39

[4] محمود حسين الوادي وأخر – مبادئي المالية العامة – دار المسيرة للنشر عمان – 2007 ص ص 212- 213

3- تحقيق التقدم الإقتصادي:

زيادة متوسط نصيب الفرد من حجم الإنتاج (سلع وخدمات) . يعتبر مقياساً للتقدم الإقتصادي في مستوي معيشة المواطنين وهذا هو هدف النمو الإقتصادي والذي يتوفر من خلال توفر عدة مقومات منها التقدم التكنولوجي وزيادة التراكم الرأسمالي .

4- تحقيق العدالة في توزيع الدخل :

أي تقليل التفاوت بين مستويات الدخل المختلفة والذي ينتج عن توزيع عوائد ومكافأت عناصر الإنتاج من أبناء المجتمع ، بل زيادة الدخول للطبقات الفقيرة ، هدف رئيسي للسياسة المالية .

5- تحقيق الإستقرار في المستوي العام للأسعار علي مستوي الدولة .

مزايا السياسة المالية : [1]

تتميز السياسة المالية بإتباع وتنوع مجالات تأثيرها في الدول النامية بالذات ، لذا يمكن عن طريق السياسة المالية التأثير علي :

(1) حجم الإستثمار بصورة عامة والإستثمار في السلع الرأسمالية بصورة خاصة وذلك عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي والإعفاءات أو الإمتيازات الضريبية التي تمنح الإستثمارات في مجالات معينة دون غيرها .

(2) مدي وفرة وكفاءة المؤسسات الخدمية التي تزود المواطنين بما يحتاجونه من خدمات مختلفة وبالتالي فإنها تلعب دوراً هاماً في تحديد مستوي الرفاه الإقتصادي والإجتماعي في الدولة .

(3) مدي وفرة فرص العمل للمواطنين وتأمين حصولهم علي حد أدني للدخل يحقق لهم مستوي معيشي مناسب .

(4) التأثير علي تنويع مصادر الدخل القومي بتنويع مجالات إستثمار الفوائض المالية المتحققة وعدم الإعتماد علي مصدر واحد كأساس للدخل القومي .

الصعوبات التي تواجه السياسة المالية :

(1) تعدد المراحل والخطوات الحكومية الرسمية اللازمة لإتخاذ القرار وتنفيذه ، مما يؤدي إلي الطول النسبي للفترة الزمنية بين التعرف علي الإجراء المناسب وإقراره ثم وضعه موضع

[1] محمود حسين الوادي ، مرجع سبق ذكره ص 220

التنفيذ، وعندما يتحقق ذلك فعلاً ربما يكون قد حصل تغير في الظروف التي إتخذ القرار من أجلها بحيث يصبح غير مناسب في الظروف الجديدة .

(2) إجراءات السياسة المالية مرتبطة بسنة مالية كاملة ، ومجموعة الإجراءات تكون متكاملة مع بعضها البعض مما قد يتطلب تعديل بعضها أو إعادة النظر في بقية الإجراءات الأخري المتعلقة بالأبواب المختلفة للموازنة العامة للدولة .

دور الإنفاق العام في السياسة المالية

يلعب الإنفاق العام دوراً مهماً في السياسة المالية فيمكن للحكومة ان تؤثر في المسار الإقتصادي العام عن طريق تغير حجم إنفاقها فمثلا :

في فترة الكساد :- حيث يعاني الإقتصاد من الركود والبطالة تتبع الحكومة سياسة مالية توسعية اي زياة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو الإثنين معا وذلك لإيجاد العجز في الموازنة .

وفي فترة التضخم:- وغالباً يقترب الإقتصاد من حالة التشغيل الكامل ترتفع أسعار السلع والخدمات ، ويزداد الطلب الكلي . وهنا تلجأ الحكومة إلي زيادة فرض الضرائب وتخفيض الإنفاق الحكومي وذلك للإيجاد الفائض في الموازنة العامة .

ولذلك تعتبر السياسة المالية بأدواتها المختلفة وسيلة من الوسائل الرئيسية الهامة في تحقيق التوازن والإستقرار الإقتصادي القومي .

دور السياسة المالية في المدي البعيد في الإقتصاديات النامية أكثر إيجابية اذا انها تعمل علي عكس طموحات كل الدول النامية والتأكيد علي توسيع الطاقة الإنتاجية وعلي النفقات لأغراض التنمية ، وعلي مشاريع مجزية من وجه النظر بالنسبة للمردود الإجتماعي أكثر من المردود المالي وعلي بلوغ توزيع عادل للدخل ولا يتسني لها تحقيق كل ذلك الا بإستخدام سياستها الإنفاقية .

لذلك يمكن القول إن الإنفاق العام جزء لا يتجزء من السياسة المالية .

ودور النفقات في السياسة المالية معتمد جزئياً علي معدلها الكلي نسبة إلي الناتج القومي الإجمالي وجزئياً علي خصائصها الوظيفية والإقتصادية .

المبحث الثاني

الإنفاق العام

المطلب الأول: مفهوم الإنفاق العام

مبلغاً نقدياً يخرج من خزانة الدولة يقصد إشباع حاجة عامة .[1]

النفقه العامة هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بهدف إشباع حاجة عامة [2].

مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة [3].

هي الأثمان (العوائد) التي تدفع لعناصر الإنتاج مقابل مساهمتها في العملية الإنتاجية [4].

هي مبالغ نقدية تخرج من ذمة شخص عام بهدف تحقيق منفعة عامة [5].

النفقه العامة ما هي الا مجرد إعادة لتوزيع الدخل القومي ونقل القوة الشرائية من مجموعة من الأفراد الي مجموعة أخري [6].

النفقة العامة هي كم قابل للتقويم النقدي بأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام لتحقيق أهداف المجتمع [7].

من التعاريف السابقة يتضح لنا أن تعريف النفقة العامة يحتوي علي ثلاثة أركان رئيسية :[8]

اولاً : النفقة العامة كم قابل للتقويم النقدي:

سبق أن أشرنا الى ضرورة أن تحصل الدولة على كافة ما يلزمها من موارد إقتصادية لإشباع الحاجات العامة وتحقيق الأهداف المتجتمع .

---

[1] د: محمد طاقة – هدي العزاوي – إقتصادي بالمالية العامة –دار المسيرة للنشر والتوزيع –مدينة عمان –2007–1427 ص 33

[2] د حامد عبد المجيد دراز – المرسي السيد حجازي – مبادئى الإقتصاد العام – الدار الجامعية –فبراير 1999 ص 259

[3] د: عادل أحمد حشيش – مصطفي رشدي شيخة –الإقتصاد العام المالية العامة – الاسكندرية – في أول يناير 1995 ص 147

[4] د: عبد الفتاح قنديل –سلوي سليمان – مقدمة في علم الإقتصاد –دار النهضة العربية – القاهرة 1985 ص 490

[5] د: عادل فليح الفكي – محمود كدراوي – إقتصاديات المالية العامة – دار الكتب للطباعة والنشر – العراق – 1988 ص 79

[6] د: صبري أبو زيد – عبد المحيمد صديق عبد البر – إقتصاديات المالية العامة – القاهرة سبتمبر 2001 ص 117

[7] حامد عبد المجيد دراز –مبادئى الإقتصاد العام – قصر الصفا – الإسكندرية 2001 –ص 458

[8] حامد عبد المجيد مرجع سبق ذكره((ص ص 458-469))

ولما كان الحصول علي تلك الموارد الإقتصادية اللازمة يقتضي عادة شراء هذه العوامل الإنتاجية أو تأجيرها كان من الطبيعي أن يتم الجزء الأعظم من الإنفاق الحكومي في العصور الحديثة في صورة نقدية.

حيث تقوم الدولة بشراء أو تأجير ما يلزمها من السلع وخدمات مقابل أن تدفع لأصحاب هذه السلع والخدمات ثمناً أو اجراً نقدياً .

وقد تقوم الدولة بسداد ما يستحق عليها من أصل وفوائد القروض العامة في صوره نقدية .كذلك تقوم الدولة بإنفاق بعض أموالها دون أن تحصل من وراء هذا الإنفاق على سلعة أو خدمة معينة. إلا أن الإنفاق الحكومي قد يتم في بعض الأحيان في صورة عينية فقد تعمدت الدولة الي إستخدام أسلوب الإعانات العينية . فتقوم بتوزيع كميات من السلع التموينية التي تنتجها الدولة علي بعض أفراد المجتمع . أو ترسل كميات من هذة السلع الإستهلاكية والإنتاجية أو الخدمات كمنح عينية لدولة من الدول الأجنبية .

وقد تحصل الدولة علي بعض مايلزمها من سلع وخدمات مقابل تقديم بعض المزايا العينية .

ويلاحظ أنه وإن كان الإنفاق يتم عينياً في مثل هذه الحالات الا انه من اليسير تقويمه نقداً وإضافة الي مجموع النفقات النقدية . وهذا مادفعنا الي إعتبار النفقة الحكومية كما قابل للتقويم النقدي وعدم الإقتصار علي ضرورة أن تكون النفقة الحكومية مبلغاً نقدياً يخرج من الذمة المالية للدولة .

ثانياً : أن يكون الأمر بالنفقة من أشخاص القانون العام [1]

فيشترط لكي تعد النفقة من النفقات العامة أن يكون الأمر بها شخص معنوي عام فالطبيعة القانونية للأمر بالإنفاق عنصر أساسي في تحديد ما أذا كانت هذة النفقة عامة ام خاصة . والمقصود بالشخص المعنوي العام ذلك الشخص الذي تنظم قواعد القانون العام علاقاته بغيره من الاشخاص الطبيعين والمعنويين . وبطبيعة الحال فإن الشخص العام عندما يأمر بالنفقة بصفته هذه . أي بصفته الوظيفية ، فلابد أن تخرج النفقة من خزانة الدولة .

وعلي ذلك تعد النفقات العامة تلك النفقات التي تقوم بها الدولة علي إختلاف أنظمتها من جمهورية أو ملكية أو رئاسية ومن إستبدادية أو ديموقراطية والحكومات علي إختلاف أشكالها من إتحادية ومركزية ومحلية بما في ذلك الهيئات والشركات والمؤسسات العامة . بينما لا يعد من النفقات العامة تلك النفقات التي تقوم بها أي من الشخصيات الخاصة .

[11] حامد عبد المجيد – سبق ذكره – ص 10

ومن هنا يتضح لنا أن خروج النفقة من خزانة الدولة بناء علي أمر من شخص من أشخاص القانون العام وان كان شرطاً ضرورياً الا إنه ليس كافياً لتحديد النفقة العامة مجتمعة .

ثالثاً : أن تهدف النفقة الي تحقيق أهداف المجتمع

غاية الإنفاق الحكومي هو إشباع الحاجات العامة وتحقيق أهداف المجتمع ، تماما كما يقال أن غاية الإنفاق الخاص هو إشباع الخاصة . ولكن هذا القول قد يقود الي الإعتقاد بسهولة التفرقة بين الحاجات الخاصة والحاجات العامة ولا شئ أبعد من ذلك عن الحقيقة فلقد كانت ومازالت معايير تحديد الحاجات العامة موضع الخلاف بين علماء المالية العامة الي يومنا هذا.

فقد عرف البعض الحاجات العامة بأنها تلك الحاجات التي تقوم الحكومة بإشباعها ومن الواضح أن هذا التعريف قد تجنب جوهر المشكلة بالكامل فالمشكلة هنا هي في وضع معيار يتم بمقتضاه التعرف علي الحاجات العامة ، بينما ينطوي هذا التعريف علي القول بأن كل ماتقوم الحكومة بأشباعه يصبح حاجة عامة بغض النظر عن طبيعته .

وذهب البعض الأخر الي تصريف الحاجات العامة بأنها تلك الحاجات التي تشعر الجماعة بالرغبة في إشباعها بينما يشعر كل فرد علي حدة بحاجاته الخاصة ورغم هذا التعريف قد حاول التعرض الي طبيعة الحاجات العامة الا أنه قد أخطأ في إعتماده علي إحساس الجماعة بالحاجات العامة.

ويقسم المعاصرون من علماء المالية الحاجات العامة الي نوعين رئيسين : الحاجات الإجتماعية والحاجات المستحقة أو الجديرة بالإشباع .

أما الحاجات الإجتماعية social wants فهي تلك الحاجات التي يتم إشباعها عن طريق سلع وخدمات لا تخضع لمبدأ الإستعداد ويتاح الإنتفاع بها لجميع أفراد المجتمع بغض النظر عن المقابل.

فمستهلكي السلع والخدمات التي تشبع الحاجات الإجتماعية لا يمكن إسبعادهم أو حرمانهم من الانتفاع بهذه السلع والخدمات حتي ولو لم يدفعو أي مقابل لهذا الإنتفاع . والأمثلة علي ذلك كثيرة منها إشباع الحاجة للدفاع والامن الداخلي وتنظيم القضاء وإنشاء السدود والخزانات.

فإنتاج مثل هذه السلع والخدمات سوف يتيح لجميع أفراد المجتمع الإنتفاع بها وسوف تزيد من مستوي الرفاهية الإقتصادية للمجتمع ككل .

حقاً قد يتفاوت مدي الإنتفاع العائد من إستهلاك هذه السلع والخدمات من شخص لأخر من أفراد المجتمع فقد يستفيد الأغنياء مثلا بحماية ثرواتهم وممتلكاتهم أكثر من الفقراء الذين لا يملكون شيئاً

يزاد عنه ولكن من المحتمل أن الجميع يعلم بإنعدام العلاقة بين مقدار مايدفعه كمقابل وبين مقدار مايعود عليه من نفع .

ويضيف البعض خاصية أخري لتلك السلع والخدمات التي تشبع الحاجات الإجتماعية فيشترطون عدم قابلية السلعة أو الخدمة للتجزئة الا أن هذه الخاصية وإن توافرت في السلع والخدمات التي تشبع بعض الحاجات الإجتماعية كالدفاع والأمن الا أنها ليست شرطاً في تحديد الحاجة الإجتماعية فهناك العديد من السلع والخدمات التي لا تقبل التجزئة في وحدات منفصلة ولكنها لا تشبع حاجة إجتماعية لا يمكن للسوق أن يشبعها ويتحتم علي الدولة توفيرها .

وهكذا يقتضي الأمر أن تتدخل لإيجاد نظام بديل لنظام السوق تستطيع به أن تكشف عن التفضيلات الحقيقية لحاجات أفراد المجتمع وأن تقوم بتوفير السلع والخدمات التي تشبع ذلك القدر من التفضيلات الحقيقية للحاجات الإجتماعية .

وأما النوع الثاني من الحاجات العامة فهو ما إصطلح علي تسميته بالحاجات المستحقة أو الجديدة بالإشباع merit wants. وهي تلك الحاجات التي يتم إشباعها عن طريق سلع وخدمات تخضع لمبدأ الإستبعاد ويقوم نظام السوق بإشباع مايسجله الطلب علي هذه السلع والخدمات من تفضيلات لأفراد المجتمع . والأمثلة علي ذلك أيضا كثيرة منها إشباع الحاجة للتعليم والخدمات الطبية وخدمات النقل والأسكان.[1]

فمستهلكي السلع والخدمات التي تشبع الحاجات المستحقة يمكن إستبعادهم وحرمانهم من الإنتفاع بهذه السلع والخدمات مالم يدفعوا مايحدده نظام السوق من أثمان لهذة السلع والخدمات .إلا أن ذلك القدر من السلع والخدمات الذي يوفره نظام السوق قد أبعد من وجهة نظر المجتمع لأنه غير كافي لتحقيق أهداف المجتمع . ومن هنا تصبح حاجة المجتمع لقدر أكثر أو مستوي أفضل من هذه الخدمات أمر يستحق تدخل الدولة ويجدر بها إشباعه وهنا تظهر الحاجة مرة اخري الي إيجاد نظام بديل يستدل به علي تلك الحاجات المستحقة .

تختلف النظم السياسية في تقريرها لذلك النظام البديل الذي يكشف عن التفضيلات الحقيقية لأفراد المجتمع ويحدد الحاجات المستحقة .

يقدر التفاوت في أنظمة الحكم السياسية يكون التفاوت في إختيار ذلك النظام البديل الذي يحدد الحاجات العامة.ورغم ذلك فان النتيجة النهائية لتحديد الحاجات العامة ومن ثم تحديد حجم القطاع

[1] حامد عبد المجيد – سبق ذكره – ص 10

العام نفسه لا تتوقف على أنظمة الحكم والأيديولوجيا السياسية فحسب .وإنما تتوقف أيضاً على العديد من المتغيرات لعل من أهمها درجة التقدم الإقتصادي والثقافي للمجتمع ومستوى التقدم التكنولوجي والهيكل الديمقراطي للسكان والحالة الإقتصادية والسياسية والإجتماعية القائمة ومقدار التفاوت في توزيع الدخل والثروات.

المطلب الثاني: التقسيمات والأثار الإقتصادية للإنفاق العام

تقسيم النفقات العامة:

إذا كانت النفقات العامة هي مجموع الإنفاق الحكومي سواء كان الغرض منه إشباع الحاجات العامة أو إقامة المشروعات ذات النفع الإجتماعي او المساهمة في تخفيف العبئ علي كاهل المواطنين محدودي الدخل فمن الطبيعي إن تختلف تلك النفقات سواء في طبيعتها أو في نطاقها أو حتي صورتها عن الإنفاق الخاص الذي تقوم به الوحدات الإقتصادية من أجل تحقيق أقصي نفع ممكن لذلك أصبح هناك العديد من التقسيمات للنفقات العامة

ومن هذا المنطق نجد هناك ثلاثة أنواع للتقسيمات الخاصة بالإنفاق العام [1]

- تصنيف إداري
- تصنيف سياسي
- تصنيف إقتصادي

التصنيف الإداري للنفقات العامة

يستند التصنيف الإداري للنفقات العامة علي الطبيعة الإدارية والقانونية والوظيفية لبعض أنواع الإنفاق العام .

يعتبر هذا التصنيف من أقدم التصنيفات فقد كان من الطبيعي أن يخرج هذا الإنقاق في مجال إختصاص السلطة المسئولة عنه " أي الوزارات " ولا سيما أن جميع الوحدات الإقتصادية والإدارية التابعة لأي وزارة لابد أن تلتزم ببنود الإنفاق المتخصصة لها ميزانية الوزارة .

بالرغم من تزايد عدد الإدارات والأجهزة الوزارية فان التقسيم الإداري للنفقات مازال قائم علي أساس ضرورة تقديم المستندات المتعلقة بالميزانية.

[1] د. محمد عبد المنعم عفر- أحمد فريد مصطفي – الإقتصاد المالي الوصفي والإسلامي بين النظرية والتطبيق - الإسكندرية – شباب الجامعة 1999 ص ص 39-58

التصنيف السياسي:

إن تصنيف الإنفاق من وجهة النظر السياسية هو تصنيف يقصد به معرفة مدي هذا الإنفاق العام. بمعني هل يعتبر الإنفاق العام محايد neuter أي لا يكون له أي اثار إقتصادية وإجتماعية مباشرة أو غير مباشرة أو علي العكس من ذلك بمعني عدم حياد الإنفاق العام .

أ- حياد الإنفاق العام :

من المعروف أنه من خلال المفهوم التقليدي للمالية العامة ، فان الإنفاق العام كان يجب أن يكون محايداً فكان يتعين علي الدولة عدم التدخل في النشاط الإقتصادي، ومن ثم فلم يكن للإنفاق العام أي مدي تأثيري للمسار الإقتصادي ففي هذا الأثناء كان الإنفاق العام يستخدم بصفه خاصة لخدمة المدفوعات الخاصة بالموظفين العمومين وبصفة عامة لتغطية الخدمات الأساسية للإدارة الحكومية.

قد كان من الممكن إستخدامه أيضاً لتمويل المباني العامة إلا أن الحيدة الإقتصادية كانت محدودة للغاية وذلك لتفادي تقييد حدية القوانين الإقتصادية الطبيعية والتي يفسدها التدخل المالي الحكومي. وهذه الحيدة الإقتصادية لاتعني بالضرورة الحيدة للإنفاق العام ولكن تعني أن النشاط الحالي التقليدي للدولة لم يكن يستهدف التدخل في مجالات معينة " مثل المجال الإقتصادي " لإعتقاده بأن الحدية الطبيعية هي الأمثل . لإنجاح لعبة حدية القوانين الإقتصادية والإجتماعية .

حرص هذا النشاط المالي العام علي تفادي تأثير الإنفاق العام علي الهيكل الإقتصادي والنظام المتبع إلا أن التجارب الإقتصادية ومراحل التطور الإقتصادي فقد أثبت لنا إستحالة الحياد المطلق للنشاط المالي للدولة كما تصوره أو كما تمني الكلاسيك ان يكون .

فإن مفكري المدرسة الكلاسيكية أنفسهم إعترفو بإستحالة الحياد المطلق والكامل للإنفاق .

ب-فعالية الإنفاق العام [1]

لقد أصبح من حق الدولة في ظل المفهوم للإقتصاد المالي أن تتدخل في جميع المجالات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية .لذلك لم يعد الإنفاق العام يحدد مهمة محايدة تمارسها الدولة من ضمن وظائفها التقليدية .

[1] محمد عبد المنعم عفر- سبق ذكره – ص 15

بل على العكس لقد ظهرت بوضوح مدى فعالية هذا البعد المالي بإعتباره أحد أدوات السياسة المالية للتدخل في جميع الأنشطة فحتي يتضح لنا مدى فعالية الإنفاق العام لابد أن نعرف الهدف من الإنفاق العام وأيضاً شكل التدفقات الإنفاقية العام .

د- الشكل النهائي للإنفاق العام

لو نظرنا الى النفقات العام من حيث مظهرها النهائي ، فإننا نجد أن هنالك نفقات عامة لتحقيق عائد سريع ومباشر ونفقات عامة تحقق عائد.

فهنالك نفقات تعتبر من قبيل العطاء من جانب الدولة لمواطنيها مثل الإعانات الاجتماعية وإعانات البطالة والإعانات التي تمنحها الدولة الأجنبية .حيث أن هذه الإعانات لاتحقق عائد مباشر للدولة، لو أن بعضها ينطوي على تحقيق عائد غير مباشر سواء كان ذلك في المجال السياسي أو الإقتصادي.

علي سبيل المثال نجد أن الإنفاق على المنشورات المالية للدولة يمكن أن يكون بمثابة دعم للجريدة التي ينشر بها الإعلان أو المنشور وهنا يتحقق الهدف السياسي ولكن بطريقة غير مباشر' .

. وتقوم الدولة أيضاً بزيادة بند النفقات المخصصة للوحدات العكسرية من أجل شراء أجهزة وأثاثات وخلافه . وهنا قد لا يكون الهدف هو زيادة إمداد القوات المسلحة بهذة السلع بقدر ماهو زيادة دعم المصانع المنتجة لهذة الأدوات والسلع مما يحقق بعض الأهداف الإقتصادية<

وفي النهاية نود أن نشير الي أن هنالك نوع من الإنفاق العام يسمح للسلطات بالتأثير المباشر في المجالات الإجتماعية والإقتصادية.

الا أن هذا لاينفي أن إجمالي النفقات العامة يؤثر بطريقة مباشرة وواضحة علي التوازن الإقتصادي العام.

يمكن القول أن زيادة الإنفاق العام قد يؤدي في فترات معينة الي دفع الإقتصاد الي الإنعاش والخروج من حلقة الركود . كل هذه الإعتبارات تؤكد عدم حياد الإنفاق العام بل توضح لنا أهمية دوره في تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية.

التصنيف الإقتصادي للإنفاق العام:[1]

أن التصنيف الإقتصادي للإنفاق العام يقوم بتقسيم النفقة الإقتصادية العامة طبقا لمدخلين.

[1] أحمد عبد السميع علام – المالية العامة المفاهيم والتحليل الإقتصادي والتطبيق- مكتبة الوفاء القانونية – الإسكندرية -2001 – ص76

المدخل الأول : ويشمل نوعين من الإنفاق هي :

إنفاق الوحدات الإقتصادية الخاصة وهذا ما يطلق علية الإنفاق الرأسمالي أو الإستثماري أما النوع الثاني وهو الإنفاق الجاري

المدخل الثاني : وهو مدخل خاص بالنفقات العامة بحيث لا يتداخل معه في الإختصاص نفقات الوحدات الإقتصادية الخاصة الا وهو النفقات الإدارية علي الخدمات العامة وكذلك النفقات التحويلية حيث اذ الدولة هي المصدر الوحيد لهذا النوع من الإنفاق .

التنسيق بين التصنيفات المختلفة للنفقات الإقتصادية:

إن محاولة التنسيق بين أنواع النفقات الإقتصادية التي تقوم علي التمييز بين النفقات التحويلية والنفقات الخدمية من ناحية أخري يوصلنا الي توصيف أو تصنيف جديد للنفقات العامة الإقتصادية.

الأثار الاقتصادية للنفقات العامة : [1]

تؤدي النفقات العامة الي زيادة في الناتج القومي بما تتضمنه من زيادة الطاقة المالية العامة للمجتمع . أي في زيادة قدرته علي تحمل مزيد من الضرائب وتقويم المزيد من القروض للدولة وبالتالي تزداد قدرتها علي الإنفاق فقد تخلت النفقات عن طابعها التقليدي وأصبحت من أهم أدوات تحقيق التوازن الإقتصادي.

أثر الإنفاق العام علي الإنتاج القومي:

يمكن أن تحصر الأثار المباشرة للنفقات العامة علي الإنتاج القومي من زيادة أولية ويتوقف حجم الإنتاج القومي علي جانبين :

القدرة الإنتاجية للمجتمع :

وفقا لما يتوافر له من عوامل إنتاجية تتمثل في العمل ورأس المال والموارد الطبيعية والقدرات التنظيمية والفنية .

حجم الطلب الفعال :

يمكننا أن نتعرف علي أثار النفقات العامة في القدرة الإنتاجية للمجتمع في ثبات حجم الطلب عن طريق التمييز بين النفقات الإستثمارية والنفقات الإستهلاكية ولما كانت النفقات العامة تشكل حجماً كبيراً من الإنفاق فهي إذن علي مستوي الناتج القومي .

[1]د: فتحي أحمد ذياب عواد – إقتصاديات المالية العامة –عمان –دار الرضوان للنشر والتوزيع - 2012 -"ص ،ص 97-101"

أثر الإنفاق العام علي الإستهلاك القومي :

تؤثر النفقات العامة في الطلب علي السلع والخدمات الإستهلاكية لأن هناك جزء كبير من هذه النفقات ينفذ علي شكل شراء سلع إستهلاكية كخدمات الدفاع والأمن وسلع إستهلاكية أخري.
أو يجري تنفيذ هذة النفقات علي شكل دخول نقدية تخصص للإستهلاك .

ولهذا فان أثار النفقات العامة علي الإستهلاك تتوقف الي حد بعيد عن نوع هذة النفقات وعلي ظروف الفئة الإجتماعية التي تتحمل عليها سواء كانت الفئة الإجتماعية التي تحصل علي دخول مرتفعة ،وبالتالي يكون ميلها الحدي الإستهلاكي واطئاً، ومن الفئة الإجتماعية التي تكون دخولها منخفضة وبالتالي فان ميلها الحدي الإستهلاكي مرتفع .

كما ان أثارها تتوقف علي مستوي التقدم الإقتصادي وتختلف أثار النفقات العامة وفقاً لطبيعة مستوي التقدم الإقتصادي فيتميز القطر المختلف إقتصادياً بأن جهازه الإنتاجي غير مرن ، وتمثل هذه النفقات طلباً متزايداً علي السلع والخدمات مما يؤدي الي إرتفاع المستوي العام للأسعار ، وبالتالي الإتجاه التضخمي في الوقت الذي نجد فيه ان القطر المتقدم إقتصادياً الذي بلغ مستوي الإستخدام الكامل تقوم النفقات العامة فيه بدور عام في دفع عجلة إنتاجية نحو الأمام لانه يتميز بجهاز إنتاجي مرن وبالتالي يمكن مواجهة أي زيادة في الطلب علي إنتاج السلع والخدمات .

أثر الإنفاق العام علي نمط إعادة توزيع الدخل القومي :

تساهم الدولة في تكوين وتوزيع الدخل القومي من خلال الأدوات المالية أي من خلال السياسة المالية التي تعكسها الميزانية العامة .

ولا تعتمد الدولة في الأثير علي الدخل القومي وعملية توزيعه علي الأدوات المالية فقط وإنما تستخدم أيضاً سياسة تحديد الأجور وتحديد الأسعار وسياسة الإستثمارية التي تقوم بتوزيعها بين القطاعات الإقتصادية من جهة توزيعها جغرافيا بين أقاليم الدولة من جهة أخري.

وتقوم الدولة بالتأثير علي الدخل من مرحلتين :

المرحلة الأولي :

توزيع الإنتاج علي الذين شاركوا في العمليات الإنتاجية اي عملية تحديد مكأفات عوامل الإنتاج

المرحله الثانية: إعادة التوزيع

ويقصد به إجراء التعديلات علي التوزيع الأولي أي توزيع الإنتاج بين المستهلكين ويقتضي الأمر اذا دراسة دور الدولة في التوزيع الأولي للدخل ومن ثم دورها في إعادة توزيع الدخل القومي.

المطلب الثالث: أسباب النمو الظاهري والحقيقي للإنفاق العام

ظاهرة نمو الإنفاق العام:[1]

بالرغم من معارضة الإقتصاديين التقليدين لزيادة حجم الإنفاق العام الا أن هذا الإنفاق كان يزداد بإستمرار في معظم دول العالم . وقد زاد الإنفاق العام بشكل ملحوظ وسريع بعد الحربين العالميتين حتي أصبحت هذه الزيادة المستمرة في حجم الإنفاق العام ظاهرة تعرف باسم "ظاهرة نمو الإنفاق العام " ولم تقتصر الزيادة في حجم الإنفاق العام علي الزيادة المطلقة للإنفاق العام بل كانت الزيادة أيضا نسبية .

الزيادة المطلقة في الإنفاق العام تعني ان حجم الإنفاق العام يزداد من عام لاخر اي ان أرقام المبالغ المتعلقة بالإنفاق العام التي تظهر في معظم الميزانيات العامة للدول تزداد خلال الزمن .

اما الزيادة النسبية في حجم الإنفاق العام فتعني نسبة الزيادة المطلقة أي بعض المتغيرات الإقتصادية المهمة في الإقتصاد . ومن أهم المتغيرات هو إجمالي الناتج القومي أو الدخل القومي . وقد لوحظ من الدراسات الإحصائية للميزانيات العامة بمعظم الدول أن نسبة الإنفاق العام الي الناتج القومي تزداد بإستمرار . وهذا يشير الي تزايد الأهمية النسبية للإنفاق العام كجزء من الناتج القومي .

أ- أسباب النمو الحقيقي للإنفاق العام :

ومن الأسباب التي تؤدي الي زيادة الخدمات العامة سواء من ناحية الكم أو الكيف وبالتالي يزداد حجم الانفاق العام. ويمكن تقسيم هذه الأسباب الي خمس مجموعات رئيسية : إقتصادية وسياسية، إجتماعية ، وإدارية ومالية وسوف نتعرض لهذه الأسباب .

أولا: الأسباب الإقتصادية :[2]

وهي التي ترجع نمو الإنفاق العام الي عوامل إقتصادية ويمكن إجمالي تلك العوامل بعاملين رئيسين هما : النمو الإقتصادي وتطور دور الدولة الإقتصادي فكيف يمكن ان يؤدي النمو

---

[1] د: عبد الله الشيخ محمود الطاهر – مقدمة في أقتصاديات المالية العامة –مطابع جامعة الملك سعود -1408ه 1988 م الرياض –" ص ،ص "112-124 "

[2] د. عبد الله الشيخ محمود الطاهر- سبق ذكره – ص 21

الإقتصادي الي زيادة حجم الإنفاق العام ان تحقيق النمو الإقتصادي في المجتمع يؤدي الي إرتفاع متوسط دخل الفرد الحقيقي وإرتفاع مستوي دخول افراد المجتمع يترتب عليه زيادة في الطلب علي السلع والخدمات الإستهلاكية . والسلع والخدمات التي يزداد طلب أفراد المجتمع عليها حيث يرتفع الطلب علي السلع والخدمات العامة تعتبر نتيجة لإرتفاع دخلهم يطالبون بمزيد من السلع والخدمات العامة أو يطالبون بمستوي جيد منها ، لم يكن بقدورهم مطالبة الحكومة بها من قبل إرتفاع دخولهم ، مثل مستوي جيد من التعليم والصحة ومراكز الترفية الإجتماعية وشبكات طرق جيدة وان زيادة المطالبة بمثل هذه السلع العامة تؤدي الي نمو الإنفاق العام من أجل إشباع مثل تلك الحاجات العامة .

كذلك كان لتطور دور الدولة الإقتصادي أثر كبير في زيادة حجم الإنفاق العام في معظم دول العالم (وكما ذكرنا في السابق ان توسع النشاط الإقتصادي للدولة كان بسبب فشل نظام السوق وعدم تحقيق الإستقرار الاقتصادي في الأنظمة الرأسمالية)، أصبح تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي أمرا أساسياً من أجل تحقيق أهداف المجتمع ، والإنفاق العام من أهم الأدوات التي تستخدم من أجل تحقيق تلك الأهداف ، فزاد حجم الإنفاق العام نتيجة لإزدياد أهمية تلك الأهداف في المجتمع .

وعلي وجه الخصوص كان بمشاركة الحكومات في عملية التنمية الإقتصادية ، خاصة في الدول المتخلفة ، أثر كبير في زيادة حجم الإنفاق العام . في المراحل الأولي لعملية التنمية تشارك الدولة بطريقة مباشرة في إقامة مشروعات البنية الأساسية واللازمة لدفع عجلة التنمية . كل ذلك أدي الي زيادة حجم الإنفاق العام زيادات كبيرة .

ثانيا:الأسباب السياسية :

ترجع نمو الإنفاق العام الي عوامل سياسية ، ويمكن إجمالي تلك العوامل في مجموعتين من الأسباب هما : أسباب سياسية داخلية وأسباب سياسية خارجية . وتعود الأسباب السياسية الداخلية بصورة رئيسية الي تطور الفكر السياسي في كثير من المجتمعات . وترتب علي ذلك [1]التطور إنشاء كثير من المبادئ الديمقراطية التي أدت الي إختلاف نظرة المواطنين الي الخدمات العامة بإعتبارها حقا من حقوقهم ، وواجباً من واجبات الحكومة ، وعليها تقوم حجم الإنفاق العام لصالح المجتمع . وكل ذلك زاد من أعباء الدولة ورفع من حجم الإنفاق العام، وكذلك قد نجد ان هناك

[1] د. عبد الله الشيخ محمود الطاهر – سبق ذكره – ص 21

شعوراً متزايداً من قبل الحكومات المسؤولة نحو مجتمعاتها في توفير الحد الأدني من الخدمات العامة مثل التعليم والصحة ..... الخ

وهذا أدي الي زيادة الإنفاق العام لصالح أفراد المجتمع عامة وخاصة الطبقات الفقيرة من أجل رفع مستوي دخولهم وإزالة الفوارق بين تلك الدخول.

بالإضافة الي ماسبق نجد ان إنتشار الأحزاب السياسية التي تنافس علي السلطة في بعض المجتمعات يؤدي الي زيادة حجم الإنفاق العام حيث تسعي الأحزاب المختلفة الي كسب رضا أفراد المجتمع من أجل الحصول علي أصواتهم الإنتخابية ويتم ذلك عن طريق توسيع نطاق برامج الخدمات العامة المقدمة اليهم .

ومن ثم يتولى حزب ما السلطة سوف يلتزم الي حد ما بما وعد من توسع في الخدمات العامة حتي يحافظ علي مركزه السياسي وكل ذلك سيزيد من حجم الإنفاق العام .

وهناك سبب أخير يرتبط بمستوي أخلاق المسئولين في الحكومة يؤثر علي حجم الإنفاق العام، اذ أن تكاليف الخدمات العامة كلما إنتشرت بين القائمين صفات الرشوة، وإستغلال مراكز السلطة للأموال العامة ، مما ينتج عنه سوء في إستخدام الموارد المالية العامة ، بالتالي يزداد حجم الإنفاق العام.

أما عن الأسباب السياسية الخارجية ، فيمكن أن تتمثل في مجموعتين هما : تزايد الإنفاق الحربي ونمو العلاقات الدولية ، لقد إزداد حجم الإنفاق الحربي لمعظم الدول وإختلفت الأسباب التي أدت الي تلك الزيادة في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية الحديثة الإستقلال.

أما فيما يتعلق بنمو العلاقات الدولية وأثرها علي زيادة حجم الإنفاق العام نجد أن كثير من الدول المتقدمة وبعض الدول الأخري تستخدم المساعدات الخارجية كأداة من أدوات السياسة الخارجية مما زاد من حجم العام لمثل تلك البلدان.

ثالثاً:الاسباب الإجتماعية:[1]

يمكن إرجاع الزيادة في الإنفاق العام في هذه الحالة الي عوامل إجتماعية أهمها : نمو الوعي الإجتماعي بين أفراد المجتمع ، وزيادة عدد السكان يؤدي نمو الوعي الإجتماعي لأفراد المجتمع الي زيادة مطالبة الأفراد في تحقيق العدالة الإجتماعية بين فئات المجتمع . وتتمثل هذه في المطالبة بإعادة توزيع الدخل والثروة من أجل إزالة الفوارق الإجتماعية وكذلك توفر الخدمات العامة في

[1] د. عبد الله الشيخ محمود الطاهر – سبق ذكره – ص 21

مختلف الميادين ، فيزداد الإنفاق العام في المجال الإجتماعي . وغالبا مايكون ذلك رد فعل للحكومات لقوي الضغط الإجتماعي التي تبرز في المجتمعات كأثر من اثار إنتشار التعليم والثقافة، ومن التقدم الصناعي ، وإتساع الحركات العمالية والنقابية ، مثل ضمان حد أدني للأجور ومشروعات الضمان الإجتماعي ، والتأمين الصحي ، والتأمين ضد البطالة ، وتعويض إصابات العمل كل ذلك يؤدي الي زيادة حجم الإنفاق العام .

أما بالنسبة لزيادة عدد السكان ، فانها تؤدي الي زيادة حجم الانفاق العام من عدة أوجه . فزيادة عدد السكان تتطلب زيادة الخدمات العامة التي تقدمها الدولة لأفراد المجتمع، وذلك من أجل المحافظة علي متوسط نصيب الفرد من تلك الخدمات .

كذلك يترتب علي زيادة السكان تحرك سكاني من الريف الي المدينة . فتنمو المدن الحالية ويتم إنشاء مدن أخري وهذة تسمي عملية التحضير ، أي الزحف الي المناطق الحضرية . ومن المعلوم ان متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة في المدينة أكبر منه في الريف . وعلي هذا فإن زحف السكان الي المدن يتطلب زيادة الخدمات العامة في المدن مثل مشروعات المياه والإنارة والمرور، والمواصلات.

رابعاً:الأسباب الإدارية :

وهذه ترتبط بعوامل ذات علاقة بالتوسع الأفقي والرأسي للجهاز الإداري للحكومة . وهناك مجموعتان من الاسباب الإدارية هما :

توسع الجهاز الإداري للحكومة ، وإستخدام الأساليب الإدارية الحديثة.

لقد توسع الجهاز الإداري لمعظم الحكومات نتيجة لتطورها الإجتماعي والإقتصادي والسياسي للدول . فزاد عدد الوزارات والهيئات والمؤسسات والمصالح المتعددة التي تقوم كل منها بدور مختلف في مجال الخدمة العامة . ومما ساعد علي ذلك التوسع وظائف الحكومة ، التخصص وتقسيم العمل . كل ذلك يزيد من عدد الموظفين في الجهاز الإداري للحكومة .

خامساً:الأسباب المالية :[1]

وهذه الأسباب ذات منشأ مالي يرتبط بصورة أساسية بزيادة الإيرادات العامة . فكلما تمكنت الدولة من زيادة مواردها المالية تمكنت من زيادة الإنفاق العام ،وإمكانية الدولة في زيادة الموارد

[1] د. عبد الله الشيخ محمود الطاهر – سبق ذكره – ص 21

المالية تعتمد علي قدرتها في تنويع مصادر الإيرادات ، وعلي الأساليب المستخدمة في تحصيل تلك الموارد . ويتوقف ذلك علي مدي تقدم الدولة إقتصادياً وإدارياً وإجتماعياً . فالدول المتقدمة ليها مقدرة أكبر من الدول النامية . بالإضافة الي ذلك نلاحظ ان كثير من الدول في الوقت الحاضر تلجأ الي أسلوب الإقتراض العام من ناحية ، ومن ناحية أخري يزيد من أعباء الدولة في تسديد خدمة الدين من فوائد وسداد أصل الدين .

وعلي هذا فان الإيرادات العامة بكل وسائلها شجعت معظم الحكومات علي زيادة حجم إنفاقها

ب-أسباب النمو الظاهري للإنفاق العام :[1]

إن النمو الظاهري ماهو إلا زيادة رقمية في حجم الإنفاق العام دون ان يصحب ذلك زيادة في الخدمات العامة أو تحسين مستواها.

السببان الرئيسين اللذان يكمنان وراء هذا النمو الظاهري هما : إرتفاع مستويات الأسعار – وتغير طرق الحسابات الحكومية الي إرتفاع مستويات الاسعار الي إنخفاض القوة الشرائية للنقود . مما يستدعي ان تدفع الحكومة مبالغ أكبر من أجل المحافظة علي الكمية نفسها من الخدمات العامة التي تقدمها .

لذا فأن زيادة حجم النفقات العامة لا يعكس باي حال اي زيادة في السلع والخدمات العامة المقدمة للمجتمع.

اما تغير طرق الحسابات العامة فيمكن ان تظهر زيادات كبيرة في حجم الإنفاق العام فإستخدام أسلوب صافي الحسابات عند إعداد ميزانيات المؤسسات العامة المستقلة يظهر حجم الإنفاق العام صغيراً نسبياً فإذا ما تم تعديل طرق الحسابات العامة لهذة المؤسسات وطلبت الحكومة إستخدام إجمالي الحسابات لديها فان كل ما يتم إنفاقه يتم تحصيله مهما كان صغيراً سوف يتم إدراجه في حسابات هذه المؤسسات العامة ومن ثم يظهر رقم إجمالي الإنفاق وهذه[2] الزيادة في رقم الإنفاق العام لا تدل علي تحقيق زيادة في حجم الخدمات العامة المقدمة من قبل الحكومة ، إنما زادت أرقام الإنفاق العام فقط زيادة رقمية نتيجة تعديل طرق الحسابات العامة.

[1] د. كامل بكري وأخرون،- مبادئ الإقتصاد الكلي – الدار الجامعية – الإسكندرية يناير 1999 – ص 311

[2] كامل بكري وأخرون- سبق ذكره - 25

المبحث الثالث

الناتج المحلي الإجمالي

المطلب الأول : مفهوم الناتج الإجمالي وأهميته وأنواعه

تعريف الناتج المحلي الإجمالي (Gross domestic product)

يعرف علي انه (القيمة الإسمية أو الحقيقية) للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة ،عادة سنة واحدة ، بإستخدام الموارد الإقتصادية لبلد أو لإقليم ما والخاصة للتبادل في الأسواق علي وقف التشريعات المعتمدة ، بغض النظر ،إن تم هذا الناتج في الدخل أو في الخارج[1] يعرف أيضاً علي أنه مجموع القيمة النقدية (السوقية) لجميع السلع والخمات النهائية المنتجة في إقتصاد ما خلال فترة معينة عادة ماتكون سنة.[2]

عبارة عن قيمة السلع المنتجة والخدمات المباعة في السوق (القيمة السوقية) والتي ينتجها المجتمع أو الإقتصاد المحلي في فترة زمنية معينة (عادة سنة) داخل حدود الدولة . وبعبارة أخري يمثل الناتج المحلي الإجمالي ماينتجه المجتمع أو الإقتصاد المحلي فوق البقعة الجغرافية للدولة ولا يشمل بالتالي ماينتجه المواطنون العاملون في الخارج. [3]

هو صافي قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة في الإقتصاد القومي خلال السنة وذلك بعد استبعاد قيمة إستهلاك رأس المال. [4]

الناتج المحلي الأجمالي الإسمي والحقيقي Nominal and real GDP : [5]

بما ان الناتج المحلي الإجمالي هو عبارة عن حاصل جمع الأسعار مضروبة في كميات ، فإن التضخم أو الإنكماش يعقدان كثيراً من عملية قياس هذا الناتج . إن البيانات التي تستند عليها حسابات الدخل القومي لتقدير الناتج المحلي الإجمالي هو عبارة عن إجمالي مبيعات المنشأت

---

[1] د:هوشبار معروف – تحليل الإقتصاد الكلي - دار صفاء للنشر والتوزيع – عمان – 2005 – ص 73

[2] – د: خالد واصف الوزني – أحمد حسين الرفاعي – مبادئ الأقتصاد الكلي –دار وائل للنشر – عمان – الاردن – 2004 ص 107

[3] –د: حري محمد موسي عريفات – مبادئ الاقتصاد التحليلي الكلي – دار وائل للنشر –عمان – الأردن – 2006 ص 60

[4] – د: أدم مهدي احمد – الوجيزة في الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي -الشركة العالمية للطباعة والنشر – الخرطوم –عمارة الأمارات – ص 58

[5] – د: عبد الشريف عبد الله الغول – موضوعات في الإقتصاد الكلي - الخرطوم – شركة مطابع السودان للعملة المحدودة - – 2007 ص 32

الإنتاجية . ومما لاشك فيه انه يدخل في تكوين هذه الإيرادات كل من الأسعار والكميات المنتجة. هذا يعني ان إي تغيير في اي من الكميات أو الأسعار ستؤثر علي حجم الناتج المحلي الإجمالي ان الوضع الذي يواجهة محاسبي الحكومة هو أنهم يحصلون في نهاية الأمر علي الناتج المحلي الاجمالي الإسمي (nominal GDP) الأمر الذي يعني انه ليس هنالك مؤشراً مباشراً يوضح سبب التغيير في النتائج المحلي الإجمالي الإسمي وهل هو نتيجة لتغير مستوي الأسعار أم لتغير كمية الإنتاج أم الإثنين معاً فمثلاً لن نستطيع مباشرة معرفة ما اذا كانت الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4%هي نتيجة لزيادة الإنتاج ب 4 %(وصفر في معدل التضخم) أم لإرتفاع الأسعار ب 4% (وزيادة صفر في الأنتاج) أم هي لزيادة الإنتاج ب % 2 .

ولتفادي هذه الإشكاليات تقوم بتكميش الناتج المحلي لإرتفاع في الأسعار وتضخيمه في حالة هبوط الأسعار . تعطي هذة التعديلات صورة للناتج المحلي الإجمالي في سنوات مختلفة وكانما الإسعار وقيمة النقود ثابتتين.

إن قيمة الناتج المحلي التي تعكس الأسعار الجارية إي القيمة التي لا تمنع في الإعتبار التغيرات في مستوي السعر – يطلق عليها الناتج المحلي الإجمالي الاسمي nominal GDP . ومن جانب أخر فان قيم الناتج المحلي الإجمالي التي تمنع في الأعتبار التغير في مستوي الاسعار يطلق عليها الناتج المحلي الحقيقي real GDP أو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

ان عملية تعديل الناتج المحلي الإجمالي الإسمي أوGDP بالاسعار الجارية للوصول الي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يتم باستخدام مكمش GDP أو السعر القياسي لل GDP بإستخدام العلاقة التالية :

$$\text{الناتج المحلي الحقيقي} = \frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي}}{\text{السعر القياسي}}$$

ومما سبق يتضح ان الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يقيس قيمة الإنتاج الكلي وكانما ظلت الأسعار ثابتة منذ سنة الأساس وحتي السنة قيد الدراسة . اذا فإن الGDP الحقيقي يوضح القيمة السوقية للإنتاج كل سنة مقاسة بالنقود التي لها نفس القوة الشرائية ، في سنة الاساس ومن هذا المطق فأن ال GDP الحقيقي يتفوق علي GDPالاسمي كمؤشر لأداء الإنتاج في الإقتصاد.

أهمية الناتج المحلي الإجمالي(GDP) في الإقتصاد الكلي :

تاتي الأهمية الأساسية الإجمالي في الإقتصاد الكلي من كونه مؤشراً رئيسياً لتحديد الكثير من الحقائق في هذا الإقتصاد والتي منها : [1]

1- متابعة التقلبات الإقتصادية (الدورية وغير الدورية) قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل

ويفيد مؤشر الناتج المحلي الإجمالي في هذا المجال من ناحيتين ، احداهما بصورة منفردة ، حيث ان معدلات تغير الدخل او الإنفاق القومي (الإجمالي أو لأغراض الإستهلاك الخاص أو الإستثمار الخاص) تكشف عن الرخاء والركود في الإقتصاد المعني الأخر بصورة مرتبطة بمتغير العمل ، عندما يجري الربط بين الناتج والتشغيل وهنا يميز الإقتصاد الكلي مفهوم الناتج الكامن عن مفهوم الناتج الحقيقي وذلك بإعتبار المفهوم الأول أحد حالات الناتج الحقيقي حيث يتوافق الأخير مع مستوي التشغيل الكامل للقوي العاملة والطاقات الإنتاجية . والناتج الكامن يمثل الحد الاقصي الذي يمكن لأي إقتصاد ما إنتاجه عند أدني مستوي ممكن (ومقبول) للبطالة والي يعرف بالمعدل الطبيعي للبطالة (مع السماح لانواع أخري غير البطالة الدورية كالموسمية) ولكن بنسب لاتتجاوز (6-5 %) من مجموع القوي العاملةعلماً بان مجال الناتج الكامن يتأكد مع إحتفاظ الأسواق باستقرارية أسعارها .

ويتميز الناتج الكامن عن الناتج الحقيقي ، أن تجارب الإقتصاديات الصناعية تؤكد بان الناتج الكامن ينمو بمعدل بطئ مع زيادة المدخلات الأساسية : العمل ورأس المال والتكنولوجيا خلال الزمن .

وبالتالي فإن الناتج لا يكون حساسا بنفس معدل الناتج الحقيقي تجاه التقلبات الدورية وعليه فإن السياسات المالية والنقدية لاتؤثر في الناتج الكامن بنفس معدل تأثيرها في الناتج الحقيقي .

2- تشخيص واقع الإقتصاد موضوع الدراسة ومقارنته بالإقتصاديات الأخري من حيث التخلف أو التقدم في كفأءة النمو وهذا لا يعتمد بالضرورة علي الناتج المحلي الإجمالي في مسالة التحول الهيكلي العام لأن الدخل القومي يمثل عنصراً من بين العديد من عناصر العلاقات الهيكلية (التي تنعم بالإضافة الي الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد من الدخل وتوزيعه بين الإستهلاك والإدخار أو الإستثمار) وتوزيعه بين الأجور والفوائد والإيجارات والأرباح .

[1] هو شبار معروف – المرجع السابق –ص ص (79-74)

وتهتم أيضاً عناصر الإنتاج من عمل رأس المال والأرض والإدارة ووحدات الإنتاج الصغيرة والكبيرة والإستهلاكية والإنتاجية ذات القطاعين العام والخاص والحيز والإقليم والريف والحضر والقطاعين الخارجي والمحلي بإعتماد مؤشرات التجارة الخارجية ومركز رؤوس الأموال والقوي العاملة .

وعلي اي حال إعتمد بعض الإقتصاديين ومنهم علي مؤشر الناتج المحلي الإجمالي لتمييز الإقتصاديات المتقدمة (أوالفنية) عن الإقتصاديات المتخلفة أو (الفقيرة) حيث وجد بأن الحد الذي يقع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي فيها عند حوالي (500) دولار . ورغم المآخذ العديدة علي دور هذا المؤشر في هذا التمييز بالذات خاصة وإن المتوسط المذكور من بعض الدول الخليجية النامية قد يكون أعلي مما هو في الكثير من الدول الصناعية المتقدمة .

ورغم ذلك يمكن تطوير المؤشر المذكور لبناء معايير أقرب للواقع . وفي هذا المجال نذكر معيار مبسطاً تم إعتماده لتميز الاقتصاديات الفقيرة والغنية ، الراكدة والمتنامية . وذلك باعتماد مؤشر متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي وجمع معدل نمو هذا المتوسط ونسب مساهمة الإقتصاد المعني في المجموع الإجمالي لقيم متوسط البلدان المختلفة الخاضعة للمقارنة .

3-يمكن الإعتماد علي التنبؤات الإحتمالية والإسقاطات القياسية لمؤشرات الناتج المحلي الإجمالي المذكورة سابقاً (مثل الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد والتوزيع بين الإستهلاك والإدخار أو الإستثمار والعلاقة بين الاجور والدخول الرأسمالية) وذلك للأغراض التخطيطية ويمكن المخططين وصانعي القرارات من التقريب بين التوجيهات التحليلية النمطية والتوجيهات التحليلية الواقعية لهذة المؤشرات في المستقبل والخاص باستخدام مؤشر الناتج المحلي الأجمالي.

4- تشخيص واقع النظام الإقتصادي من خلال تحديد العلاقة النسبية بين القطاعين الخاص و العام واذا استكمل هذا المؤشر بإعتماد المساهمة النسبية لكل من القطاعين المذكورين في مجموع القوي العاملة وعلي مستويات تفاصيل قطاعات الإنتاج: الزراعي والإستخراجي والتحويلي والخدمي لأن الباحث قد يصل الي نتائج كمية أدق وبما يكشف عن مدي سيطرة الإقتصاد الفردي السوقي أو الإقتصاد الجماعي الإشتراكي.

5- يعد GDP مؤشراً مهماً في إعداد السياسات الخاصة بالسكان وذلك لان معدل نمو السكان يمثل دوراً سلبياً عند تحديد معدلات الفرد من الدخل القومي.

وفضلا عن ذلك فان هذه السياسات (السكانية) تتطلب إعداد دراسات تحليلية لمساهمة النشيطين وحسب تخصصاتهم (القطاعية) في الدخل القومي .

وهنا مع توسع نطاق السكان الذين هم في سن العمل ، فأن الضغوط تزداد لإستيعاب القوي العاملة، وهذا ماينعكس علي علاقة الإستهلاك بالإدخار (أو الإستثمار) وكذلك علي علاقة معدلات نمو (GDP) .

في المقابل ان السياسات الخاصة بنمو متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ينعكس علي السياست السكانية وخاصة بالنسبة لتشغيل القوي العاملة العاطلة .

6- ان اي سياسة إقتصادية (مالية أو نقدية أو تجارية) لابد لها وان تراجع الحسابات القومية وذلك لان اي عجز (أو فائض) في الميزانية العامة او في الميزان التجاري (أو في ميزان المدفوعات) سينعكس حتما علي معدلات نموGDP وكذلك علي القيمة الإسمية والقيمة الحقيقية لهذا الناتج.

وفيما يخص سياسات الإنفتاح علي الإقتصاد العالمي وتحديد مستوي التبعية أو الإستقلال أو الإعتماد المتبادل من الضروري أخرGDP كأهم مؤشر ضمن المعايير المعتمدة في هذا المجال ومن بين هذة المعايير يمكن وضع صيغ رياضية يتضمن البسط فيها كلا من االصادرات الأولية والتجارة الخارجية والإستثمارات الأجنبية بينما يمكن أن يشمل المقام في هذا الصيغ كلا من الصادرات الكلية (أو مجموعة المقبوضات الخارجية) ومجموع الإنفاق الإستثماري (الخاص والعام) .

ورغم كل الإيجابيات السابقة ل GDP فان هناك إنتقادات عديدة توجهت الي هذا المؤشر والتي منها:

1- تحمل حساباته بعض النشاطات غير الخاضعة للتبادل (أو غير المدفوعة) مثل إنتاج الاسرة لصالح أفرادها كتربية الأطفال وغسل الملابس وتنظيف الدار وطبخ المأكولات وإصلاح بعض الأثاثات ، وذلك بسبب صعوبة الوصول الي إحصاءات دقيقة لهذه النشاطات وبالتالي صعوبة التمييز بين مايمكن إحتسابه ومايفترض إهماله.

2- ان إحصاءات متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي غالبا ماتعد مضللة ، وذلك لانها تعمل كيفية توزيع الدخل والاستهلاك بين فئات المجتمع المختلفة ، كما وانها لا نكشف عن مستويات صحة الأطفال أو نوعية التعليم أو عن معدلات انتشار التكنولوجيا ولتلافي هذه النواقص يفترض الإلتجاء الي كيفية توزيع (GDP) فيما بين الأجور والدخول الأخري ضمن القيمة المضافة ، ومابين الإستهلاك والإدخار ، ومابين القطاعات والفروع والنشاطات الرئيسية ومابين الاقاليم والمواقع ومابين المؤسسات

العامة والخاصة . ولا شك ان جميع وتصنيف وتحليل هذة المعلومات يتطلب جهودا كبيرة وتكاليف عالية ، الإضافة الي خبرات متقدمة .

3- إهمال ظواهر التلوث وبكافة مساوتها الاقتصادية ونتائجها السلبية علي صحة بناء المجتمع وكفاءة الموارد البشرية وربحية المنشأت والتكاليف الخارجية بشكل عام .

المطلب الثاني: طرق قياس الناتج المحلي الاجمالي

يمكن قياس الناتج المحلي الأجمالي بثلاث طرق هي[1] :

طريقة الناتج وطريقة الأنفاق وطريقة الدخل:

1-طريقة الناتج product method

يتم في طريقة الناتج جمع قيم السلع والخدمات النهائية المنتجة محليا في سنة معينة، ويتم تغير الناتج بضرب الكمية المنتجة من كل سلعة أو خدمة من سعر الوحدة منها السائد في الأسواق.

فإذا كان الإقتصاد ينتج سلعتين فقط بالكميات GB: QA التي تباع في الأسواق بالأسعار PA: PB علي التوالي

يمكن حساب الناتج المحلي الأجمالي بطريقة الإنتاج كما يلي :

2-طريقة الدخل : income method

يقاس الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل بجمع الدخول المتحققة لأفراد المجتمع لقاء مساهمتهم في انتاج الناتج المحلي الإجمالي مضافاً اليها الضرائب غير المباشرة وإهلاكات الاصول الثابتة مطروحاً منها الإعانات الحكومية غير المباشرة .

GDP = دخول العاملين + صافي الفوائد + الإيجارات + أرباح الشركات + دخول الأعمال الصغيرة + صافي الضرائب + الإهلاكات

والجدير بالملاحظة ان من الواجب عند تقدير الناتج بطريقة الدخل عدم إنسياب الدخول التي تحصل عليها بعض أفراد المجتمع دون المساهمة في الإنتاج الحالي للسلع والخدمات ، فيجب اذا إستبعاد الدخول الناتجة عن هبات الأفراد لأقربائهم أو الناتجة عن التبرعات الي الجهات الخيرية وغيرها .

[1]-د: فريد بشير طه - مبادئ الإقتصاد الكلي -عبد الوهاب الامين -مركز المعرفة – المنامة -2007م ص ص 54-59

ومن مشكلات تقدير الناتج المحلي بواسطة طريقة الدخل هي وجود الضرائب غير المباشرة مثل ضريبة الإنتاج التي تفرض علي بعض السلع الإستهلاكية .

وتعتبر ضريبة القيمة المضافة من الضرائب غير المباشرة .

وبعبارة أخري تكون هذة جزء من تكاليف الإنتاج تضاف الي القيمة السوقية لهذه السلع والخدمات. الا أنها لا تدخل ضمن دخول عوامل الإنتاج . وانما تحسب كإيراد للدولة مقابل ماتقدمه لقطاع الأعمال من خدمات عامة كالطرق والأمن والخدمات الصحية وغيرها .

لذلك يجب إضافة الضرائب غير المباشرة الي مجموع دخول عناصر الإنتاج عند تقدير قيمة الناتج المحلي الإجمالي

كذلك تقوم الحكومة في كثير من الأقطار النامية بسياسة دعم أسعار بعض السلع الإستهلاكية ، مثل الخبز من خلال توفير الطحين لمخابز بأسعار مخفضة .

لذا يجب إستبعاد مثل هذا الدعم غير المباشر عندر تقدير الناتج الإجمالي بطريقة الدخل .

كما يجب ايضا إضافة تكلفة ‘هلاكات التكاليف للتوصل الي الناتج بسعر السوق . كما يتضح من الأرقام الافتراضية من الجدول التالي :

جدول(2-1) الناتج المحلي الاجمالي بطريقة الدخل" مليون دولار في سنة "2003 "

بنود الدخول	الدخل	GDP%
دخول العاملين	981،4	58،5
صافي الفائدة	449	5،3
دخل الإيجارات	163	1،9
أرباح الشركات	825	9،7
دخول المالكين للاعمال الصغيرة	577	6،8
زائدا الضرائب غير المباشرة	808	9،5
ناقصا الإعانات غير المباشرة	-200	-2،3
زائدا إهلاكات الاصول الثابتة	908	10،6
الناتج المحلي الإجمالي	8،511	100

يوضح الجدول أعلاه ان عملية تقدير الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل تتطلب إضافة الضرائب غير المباشرة وتكلفة إهلاكات الاصول الثابتة وإستبعاد الإعانات غير المباشرة .

ويطلق علي مجموع دخول عناصر الإنتاج " الناتج المحلي الصافي " أو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار عناصر الإنتاج .

3-طريقة الإنفاق Expenditure method

يوضح الجدول ((3_2_2)) التالي كيفية قياس الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق ويتم ذلك بجمع الإنفاق علي السلع والخدمات النهائية الجديدة أي الإنفاق علي GDP من قبل القطاعات الإقتصادية المختلفة وفق المعادله :

$$GDP = C+I+G+X-M$$

جدول (2-2) الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق

(الإنفاق بملايين الدينارات في سنة 2003)

بنود الإنفاق	الإنفاق	GDP
الإنفاق الإستهلاكي الخاص	808،5	2،68
الإستثمار الخاص	367،1	1،16
الإنفاق الحكومي	487،1	5، 17
صافي الصادرات	-151	8،-1
الناتج المحلي الإجمالي	511،8	00،100

يتضح من الجدول أعلاه . ان الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق هو مجموع كل من الإنفاق الإستهلاكي الخاص والحكومي . والإنفاق الإستثماري الخاص والحكومي وإنفاق الأجانب علي صادرات القطر المعني .

ولما كانت بيانات الإنفاق تشمل الإنفاق علي الواردات فلابد من إستبعاد الإنفاق علي الواردات من مجموع الإنفاق الكلي ، وصافي الصادرات كما أوضحنا من قبل هو الفرق بين الصادرات والواردات.

مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي : [1]

ان القيمة الإسمية ل (GDP) عبارة عن جمع قيم السلع والخدمات النهائية فإذا كانت QI هي كميات هذة السلع والخدمات و PI هي أسعارها فان القيمة الإسمية ل (GDP) تكون :

$$GDP=\sum_{I=1}^{n} PI\ QI$$

وذلك مع الأخذ في الإعتبار كافة الشروط أو الإستثناءات الواردة سابقاً وعلية تعتمد تغييرات القيمة الإسمية ل (GDP) علي تغيرات كل من

1- كميات السلع والخدمات النهائية المنتجة.

2- أسعار السلع والخدمات النهائية المنتجة .

تعكس الأولي تغيرات مستويات المعيشة ، بينما تعكس الثانية تغييرات معدلات التضخم وتكاليف المعيشة.

غير أن هذة القيم الإسمية لا يمكن الإعتماد عليها في تحديد معدلات النمو لإقتصاد ما ولا في المقارنة الدولية أو الإقليمية لهذة المعدلات .

ولذلك أصبح من الضرورى تحويل القيم الإسمية الي قيم حقيقية . ولهذا الفرض يتم الإلتجاء الي اساليب أبعاد التأثيرات المتأنية من تقلبات المستوي العام للاسعار وخاصة التضخمية ، ومن هذه الأساليب يؤكد عادة علي :

1- الأرقام القياسية لأسعار المستهلك (CPI)

2- مكمش (أو مايعرف بمخفض) Deflator للقيم الإسمية

يعتمد هذان الأسلوبان علي التمييز بين الحقائق القيمية في سنوات المقارنة(أو السنوات الجارية) وتلك التي يتم تثبيتها في سنة معينة باعتبارها سنة الأساس . ويفترض بهذة السنة ان تكون سنة عادية أو طبيعية من حيث تقلبات الأسواق والظروف الأخري السائدة والظروف الأخري السائدة داخل الإقتصاد أو المحيطة به.

وهكذا يختلف المؤشرات في نقاط عديدة :

1- إن مؤشر سعر المستهلك (CPI) يعكس أسعار السلع والخدمات المشتراة من قبل المستهلكين فقط ، بينما يعكس مؤشر (المخفض) أسعار كافة السلع والخدمات (الإستهلاكية

[1]– أ. د هوشبار معروف – تحليل الاقتصاد الكلي- دار صفاء للنشر والتوزيع – عمان 2005 ص ص 95-100

والإنتاجية) ومع ذلك هناك مؤشرات متعددة للخفض خاصة بمكونات معينة (CPI) فقد يكون هناك مؤشر (المخفض) للسلع الأستهلاكية ،أ خر للسلع الانتاجية .

2- إن أسعار السلع والخدمات المصدرة لتدخل في (CPI) ولكنها تدخل في مؤشر (المخفض)، بينما أسعار السلع والخدمات المستوردة تدخل في مؤشر (CPI) ولكنها لا تدخل في مؤشر (المخفض) . في مؤشر (CPI) يقارن السعر الجاري لسلعة ثابتة بكافة محتوياتها من السلع والخدمات بسعر السلعة نفسها ودون اي تغيير في سنة الأساس . بينما في مؤشر المخفض يقارن السعر الجاري لمجموعة من السلع والخدمات المنتجة بسعر نفس المجموعة في سنة الأساس ، ولكنها بتغير بعض محتوياتها ، وبالتالي فان في (CPI) تكون السلع والخدمات التي تحتويها السلعة ثابتة بينما في المخفض تكون السلع والخدمات التي تضمها المجموعة قابلة للتغيير وهي تتبدل تلقائياً.

3- ان الغرض من إستخدام إي من المؤشرين يختلف من الاخر فمثلاً عند البحث عن تحديد الدخل الحقيقي وتأثير إرتفاع الأسعار عن الدخل النقدي للمستهلك بفضل إستخدام (CPI) لانه يتضمن فقط أسعار السلع والخدمات المشتراة من قبل المستهلكين ، ولكن عند قياس معدل التضخم في الإقتصاد بشكل عام بفضل استخدام أسلوب (المخفض) لانه يتضمن مجموعة أوسع من السلع والخدمات(الإستهلاكية والإنتاجية) التي يتم تسويقها محلياً .

وعليه فإن إستخدام المؤشر السابق لتحديد معدل التضخم ومن خلال تغيير (CPI) قد يعتبر مضللاً في نتائجه الحقيقية وخاصة مع التفاوت الكبير الذي قد يظهر بين حركات أسعار عرض السلع والخدمات. لا يعتبر (CPI) قياساً كاملاً لتكلفة المعيشة وذلك لأسباب مختلفة منها :

أ. مع تغيير الأسعار من سنة الي أخري وبشكل غير متناسب و ترتفع أسعار بعض السلع أكثر من أسعار غيرها أو حتي تنخفض أسعار سلع معينة ، فتعوض مع تأثير الإحلال للسلع الأرخص للسلع الأعلي . فيخرج (CPI) بتقدير أكبر لمستوي تكلفة المعيشة بسبب إهمال هذا التأثير .

ب. مع إدخال سلع جديدة، يظهر تنوع أكبر ، وهذا مايقلل من الإنفاق لتحديد نفس المستوي المعيشي ، وهنا لا يعكس (CPI) القوة الشرائية للدخل.

وعلي ماسبق فان مؤشر المخفض يعكس واقع التضخم بشكل أفضل من (CPI) وذلك لشمولية هذا المؤشر لمجال أوسع من السلع والخدمات ولإمكانية تعدده حسب المجموعات التي يقدرها الباحث .

وللخروج بمؤشر أفضل ل (CPI) الحقيقي وبما يساعد علي تحديد التكاليف المعيشة إقترح مؤشر سعر المنتج (CPI) و Produced price index والذي يقيس تكلفة السلع والخدمات المشتراة من المنشأت وبما أن المنتجين يحولون تكلفة إنتاجهم الي المستهلكين فإن (CPI) يكون هاماً للتنبؤ بتغييرات تكلفة المعيشة .

الفصل الثالث

الإنفاق الحكومي في السودان

الإنفاق الحكومي في السودان

الفصل الثالث

الإنفاق الحكومي في السودان

بنود الإنفاق الحكومي في السودان:

تختلف الدول فيما بينها في تصنيف النفقات العامة التي تأخذ بها في ميزانيتها الوضعية، ويرجع هذا الإختلاف إلى إعتبارات تاريخية أو إدارية أو إقتصادية ، فالميزانية في جمهورية السودان تأثرت بإعتبارات إدارية ووظيفية، فتوزع النفقات العامة على أربعة فصول وذلك على ضوء ما أستجد من تعديل في قانون الإجراءات المالية والمحاسبية لسنة 1995م الذي قضي بأن يكون تبويب الإنفاق العام للفصول التالية:

الفصل الأول: المرتبات والأجور والمزايا الأخرى.

الفصل الثاني: مصروفات التسيير والبنود الممركزة.

الفصل الثالث: الضرائب والرسوم المحولة ومساهمة الحكومة في دعم الولايات.

الفصل الرابع: التنمية ومساهمة الحكومة في رؤوس الأموال.

الإتجاه العام للإنفاق الحكومي في السودان:

وكما هو معلوم أن النفقات العامة تؤثر وتتأثر بعدد من المتغيرات والظروف الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والمتأمل للإنفاق العام في السودان خلال فترة الدراسة (1998-2015م) يلاحظ أن التذبذب وعدم الإستقرار تكاد تكون السمة الأبرز للإنفاق الحكومي، ومن خلال إستعراض أرقام الإنفاق الحكومي المحسوب بالأسعار الثابتة جدول رقم (1) ورسم شكل الإنتشار (1) يتضح ذلك:

جدول رقم (3-1) الإنفاق الحكومي في السودان (1998-2015م)

السنة	الإنفاق الحكومي	السنة	الإنفاق الحكومي
1980	*291359	1997	223.50
1981	*277144	1998	184.50
1982	7586	1999	155.09
1983	7470	2000	180.73
1984	8642	2001	241.69
1985	8461	2002	287.06
1986	7943	2003	224.10
1987	7045	2004	377.40
1988	7584	2005	358.60
1989	8123	2006	3709.3
1990	11093	2007	3688.20
1991	15527	2008	3546.50
1992	13411	2009	3023.00
1993	12745	2010	3057.30
1994	16756		
1995	13182		
1996	268.50		

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء. السنوات (1998-2010م) تقدير الدارسون عبر E.views

شكل رقم (3-1) يوضح شكل إنتشار الإنفاق الحكومي عبر الزمن:

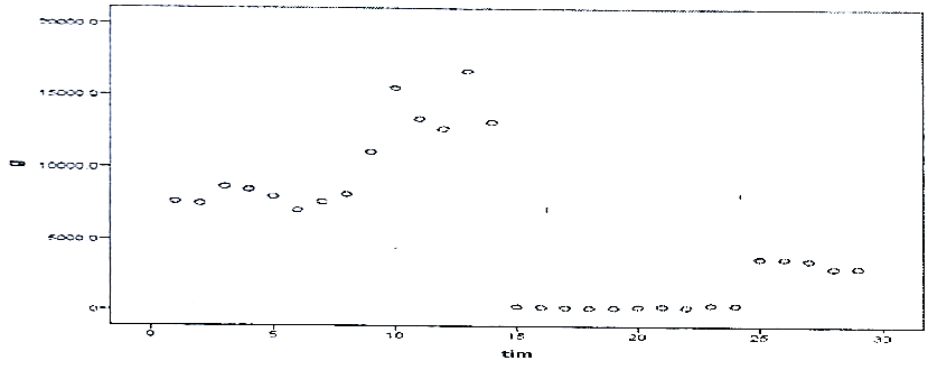

المصدر: إعداد الدارسون

ولتحديد الإتجاه العام للإنفاق الحكومي خلال فترة الدراسة تم بناء نموذج الإنحدار الخطي البسيط التالي:

G=f(time)

ويمكن صياغة المعادلة بصورة أخرى:

$$G = \beta_0 + \beta_1 time$$

بمعنى أن الإنفاق العام الحكومي متغير تابع والزمن هو المتغير المستقل.

وتم تقسيم السلسلة الزمنية إلى فترتين، فترة ما قبل التحرير الإقتصادي وشملت الفترة (1980-1992م)، وفترة التحرير الإقتصادي (1993-2010م)، وبعد إجراء الإنحدار تم التوصل إلى النتائج التالية:

أولاً: فترة ما قبل التحرير الإقتصادي:

أظهرت نتائج الإنحدار أن الإتجاه العام للفترة طردي حيث بلغت قيمة β_1 (آثر الزمن على الإنفاق) = 615.191 ، وهذا يتوافق مع الأوضاع السياسية والإقتصادية في تلك الفترة، حيث يلاحظ ان هذه الفترة تمثل أواخر فترة حكم نظام مايو والذي كان أكثر تدخلاً في النشاط الإقتصادي علاوة على الأسباب السياسية المتمثلة في إشتعال الحرب في جنوب السودان (تمرد دكتور جون قرنق) علاوة على الأسباب الطبيعية المتمثلة في الجفاف والتصحر.

ثانياً: فترة التحرير الإقتصادي:

أظهرت نتائج الإنحدار أن الإتجاه العام للفترة عكسي حيث بلغت قيمة β_1 (آثر الزمن على الإنفاق) = 438.03- أي أن الإتجاه العام للإنفاق خلال الفترة (1993-2010م) عكسي وهذا

يتناسب مع مبادئ التحرير الإقتصادي والتي تقتضي تقليص الإنفاق الحكومي، علاوة على بعض الأسباب الأخرى مثل توقف الحرب في جنوب السودان.

الإنفاق خارج الموازنة:

ومن سمات الإنفاق الحكومي في السودان أيضاً أن الإنفاق الفعلي يفوق الإنفاق المخطط أي بمعنى أن الإنفاق الفعلي يفوق الإنفاق الموضوع في الموازنة العامة ويعزى ذلك لعدة أسباب:

أ. ضعف المسوحات الإحصائية التي يُعتمد عليها في تقدير بنود الإنفاق العام.

ب. عدم الإستقرار السياسي والأمني يؤدي إلى زيادة الإنفاق الفعلي في فترات النزاعات.

ت. الكوارث الطبيعية.

ث. الفساد المالي والإداري.

مما جعل عجز الموازنة من السمات العامة للميزانية العامة للدولة، الأمر الذي أدى إلى تمويل عجز الموازنة عبر:

1. **الإقتراض الداخلي:**

أ. الإستدانة من الجهاز المصرفي (التمويل بالعجز).

ب. الإقتراض من الجمهور (عبر السندات).

2. **الإقتراض الخارجي:**

وكما هو معلوم فإن تمويل عجز الموازنة عبر الإستدانة من الجهاز المصرفي يترتب عليه إرتفاع معدلات التضخم خاصة في ظل ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي للدولة، وأن الإقتراض من الجمهور لا يكفي لتمويل عجز الموازنة كما أن الإقتراض من الخارج يترتب عليه أزمات الديون الخارجية وفوائدها علاوة على إنتقاض السيادة الوطنية للدولة.

الفصل الرابع

دراسة قياسية لأثر الانفاق الحكومي على الناتج المحلى الاجمالي في السودان

المبحث الأول: التعريف بالنموذج القياسي وتوصيف النموذج القياسي لأثر الانفاق الحكومي على الناتج المحلى الاجمالي في السودان

المبحث الثاني: اختبار سببية جرانجر بين الناتج المحلي الإجمالي والانفاق الحكومي

المبحث الثالث: اختبار علاقة الارتباط بين الناتج المحلي الإجمالي والانفاق الحكومي

الفصل الرابع

دراسة قياسية لأثر الانفاق الحكومي على الناتج المحلى الاجمالي في السودان

المبحث الأول: التعريف بالنموذج القياسي وتوصيف النموذج القياسي لأثر الانفاق الحكومي على الناتج المحلى الاجمالي في السودان

المطلب الأول: تاريخ بناء النماذج وتعريفها واهم خصائصها

اولاً: تاريخ بناء النماذج:

أول محاولة للنمذجة القياسية كانت في عام 1937م وهو نموذج Tinbergen في الاقتصاد الهولندي الذي بني على النظرية الكنزية، وطور بعد ذلك في الولايات المتحدة الامريكية على يد كل من Klein and Goldberger واعمال Wharton، وبعد ذلك انتشرت النمذجة في اروبا الغربية وبعدها إلى انحاء العالم، وبحلول عام 1992م كان هنالك أكثر من 3000 نموذج يستخدم للدراسات الاقتصادية.[1]

ثانياً: تعريف النموذج الاقتصادي وخصائصه:

يعرف النموذج الاقتصادي بأنه مجموعة من العلاقات الاقتصادية التي توضع عادة بصيغ رياضية تسمى المعادلات (أو مجموعة من المعادلات)، التي تشرح سلوكية أو ميكانيكية هذه العلاقات التي تبين عمل اقتصاد ما أو قطاع معين، ويطلق عليها المعادلات الهيكلية، والنموذج الاقتصادي هو صورة مبسطة تمثل النشاط الاقتصادي للبلد او للقطاع خلال فترة زمنية معينة في شكل رموز وقيم عددية.[2]

---

[1] إسماعيل السيوفي، "مشاكل الاقتصاد القياسي الاستشراف والاختبارات والقياس"، الطبعة الأولى، الاهلية للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 22.

[2] مريم عمر حب الله عمر، "النماذج القياسية لدوال الطلب والعرض لسلعة السكر في السودان باستخدام منهجية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (1980–2014)"، رسالة دكتوراه في الاقتصاد القياسي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، السودان، 2015، ص 132.

ويتضح من التعريف السابق أن:

1- النموذج وسيلة لتمثيل ظاهرة معينة بهدف تحليلها أو التنبؤ بها والسيطرة عليها.

2- الغرض من النموذج تسهيل وصف طبيعة تلك العلاقات بصورة خالية من التفاصيل والتعقيدات وممثلة للواقع.

3- النموذج لا يعكس الواقع الاقتصادي وإنما يعطي صورة مقربة ومهما كبرت فهي ليست حقيقية وإنما صورة تقريبية.

ثالثاً: خصائص جودة النموذج القياسي:[1]

1- المطابقة للنظرية الاقتصادية بحيث يصف الظاهرة الاقتصادية بشكل صحيح.

2- القدرة على التفسير أي قدرة النموذج على توضيح المشاهدات الواقعية بشكل يكون متناسقاً مع السلوك الفعلي للمتغيرات الاقتصادية التي تحدد العلاقة بين هذه المتغيرات.

3- دقة تقديرات المعالم إذ أن هذه التقديرات يجب ان تكون افضل تقريب للمعالم الحقيقية وهذه الدقة تأتي من اتصاف هذه التقديرات بصفة مرغوبة يحددها الاقتصاد مثل عدم التحيز والاتساق والكفاءة.

4- قدرة النموذج الاقتصادي على التنبؤ بحيث يعطي تنبؤات مرضية للقيم المستقبلية للمتغيرات التابعة.

5- خاصية البساطة فالنموذج الاقتصادي يجب أن يبرز العلاقات الاقتصادية بأقصى حد ممكن من البساطة كلما قل عدد المعادلات وكان شكلها الرياضي بأقصى حد ممكن من البساطة كلما كان النموذج الاقتصادي افضل من غيره، شريطة ألا يكون ذلك على حساب الدقة في التقدير.

المطلب الثاني: اقسام المعادلات الهيكلية للنموذج وتركيبها

اولاً: اقسام المعادلات الهيكلية:[2]

1- المعادلات التعريفية: هي المعادلات التي تعرف احد المتغيرات تعريفاً غير مشـــروط أي أنها معادلة محاسبية، فإذا عرفنا ان الدخل يساوى الاستهلاك زائد الادخار فيمكن ان نعرف ان الادخار يساوى الدخل ناقص الاستهلاك.

---

[1] وفاء صلاح الدين على فضل، "تقدير دالة استهلاك السكر في السودان (1980-2012)"، رسالة ماجستير في الاقتصاد القياسي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، السودان، 2014، ص 52.

[2] إسماعيل السيوفي، مرجع سبق ذكره، ص 34.

2- المعادلات السلوكية: هي المعادلات التي تصف السلوك الاقتصادي للمتغير وهي سلوك المنتجين والمستثمرين وهي تفسر القرارات التي يتخذونها مثل معادلة الطلب والعرض.

3- المعادلات الفنية: وهي المعادلات التي تختص بالعلاقات الإنتاجية والمستخدمات اللازمة لها وفق المستوى التقني السائد، مثل دالة انتاج كوب دوغلاس (Cobb Douglas Production) Function.

4- المعادلات المؤسسية: هي المعادلات التي لا تصدر عن النظرية الاقتصادية وإنما هي التي تصدر عن نمط معينا من السلوك يحدده العرف والعادات والتقاليد والقانون مثل الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها.

5- المعادلات التطابقية: هي المعادلات التي تأخذ صيغة التساوي او التطابق لجانبي المعادلة مثال لذلك ان العرض يساوى الطلب.

6- المعادلات التوازنية: وهي تشبه المعادلات التعريفية غير أنها لا تلزم أن تكون صحيحة دائما، فهي ليست متطابقات، وإنما تتحقق صحة هذه المعادلات تحت شروط معينة فقط، وهي تحقيق شروط التوازن إذا لم يتحقق، فلن تتحقق هذه المعادلات.

ثانياً: تركيب النموذج الاقتصادي:

يتركب النموذج من معادلة واحدة أو مجموعة من المعادلات وكل معادلة من معادلات النموذج تفسر متغير واحد بدلالة المتغيرات الأخرى وما يتصل بها من مؤشرات ومعلمات وثوابت.

المطلب الثالث: توصيف النموذج القياسي للدراسة الحالية

اولاً: تصنيف متغيرات النموذج:[1]

1- المتغيرات الداخلية: هي المتغيرات التي تتحدد قيمتها عن طريق النموذج أي بواسطة تقدير معلمات النموذج، بعد معرفة قيم المعلمات وقيم المتغيرات الخارجية ولها مسميات أخرى هي المتغيرات التابعة أو المتغيرات غير المفسرة.

2- المتغيرات الخارجية: هي المتغيرات التي لا تتحدد قيمتها عن طريق النموذج وإنما تتحدد بعوامل خارجة عن النموذج، وفي بعض الأحيان تتحدد قيمتها عن طريق نموذج آخر مختلف عن النموذج الأصلي، وتسمي بالمتغيرات التوضيحية التفسيرية والخارجية.

[1] مريم عمر حب الله عمر، مرجع سبق ذكرة، ص 134.

3- المتغيرات المتخلفة زمنياً: إذا كانت المتغيرات الداخلية ذات فترة إبطاء (تخلف زمني) فإنها في هذه الحالة تعامل معاملة المتغيرات الخارجية، فيتم جمعها مع المتغيرات الخارجية.

ثانياً: تحديد الشكل الرياضي للنموذج:[1]

نقصد بالشكل الرياضي للنموذج عدد المعادلات التي يحتويها (فقد يكون نموذج خطى أو غير خطي)، ودرجة تجانس كل معادلة (فقد تكون متجانسة او غير متجانسة من درجة معينة) فالنظرية الاقتصادية لا توضح الشكل الرياضي الدقيق للنموذج وإنما توضح في بعض الأحيان بعض المعلومات التي تفيد ولو لحد ما في تحديد بعض ملامح الشكل الرياضي الملائم نجد من أهمها:

1- أسلوب الانتشار:

حيث يقوم الباحث بجمع بيانات عن المتغيرات المختلفة التي تتضمنها النموذج ثم يقوم برصد هذه البيانات في شكل انتشار ذو محورين يتضمن المتغير التابع على محور واحد والمتغير المستقل على المحور الاخر ومن خلال معاينة شكل الانتشار يمكن للباحث اختيار الشكل الرياضي الملائم، ولاكن نجد مقدرة هذا الأسلوب محددة بمتغيرين فقط لذلك لا يمكن استخدام هذا الأسلوب في حالة الانحدار الذي يشتمل على أكثر من متغيرين.

2- أسلوب التجريب:

وفقاً لهذا الأسلوب فأن الباحث يقوم بتجريب الصيغ الرياضية المختلفة ثم يختار الصيغة التي تعطي نتائج أفضل من الناحية الاقتصادية والاحصائية والقياسية ولا شك في ان الخطأ في تحديد الشكل الرياضي الملائم للنموذج يترتب علية أخطاء فيما يتعلق بقياس وتفسير الظاهرة محل البحث ولذلك يجب على الباحث ان يسترشد بالعوامل والقواعد التالية عند تحديده للشكل الرياضي:

- **درجة تعقيد الظاهرة:** كلما كانت الظاهرة معقدة وكانت المتغيرات التي تؤثر فيها متعددة كلما كان من الأفضل استخدام نموذج ذو معادلات متعددة (نموذج معادلات انية) حتى يُأخذ هذه العلاقات المتشابكة في الحسبان.
- **الهدف من تقدير النموذج:** فهنالك بعض المتغيرات يمكن إسقاطها لعدم أهميتها بالنسبة لبعض الأهداف في حين يتعين إدراجها في النموذج في حالة بعض الأهداف الأخرى.

[1] طارق محمد الرشيد، المرشد في الاقتصاد القياسي التطبيقي، جي تاون للنشر، السودان، الطبعة الأولى، 2005، ص 16.

- **مدى توفر البيانات:** فقد يضطر الباحث الى اسقاط بعض العلاقات من النموذج نظراً لعدم توافر بيانات عنها او نتيجة لعدم إمكانية قياسها.

الشكل الرياضي لاختبار السببية:

يمكن إيضاح الصورة العامة لاختبار سببية جرانجر من خلال المعادلة الأتية:

$$G_t = \sum_{i=1}^{n} \alpha_i \, GDP_{t-i} + \sum_{j=1}^{n} \theta_i G_{t-j} + \mu_1$$

$$GDP_t = \sum_{i=1}^{n} \gamma_i \, G_{t-i} + \sum_{j=1}^{n} \delta_j GDP_{t-j} + \mu_2$$

حيث ان:

GDP: الناتج المحلي الاجمالي.

G: الانفاق الحكومي.

المطلب الرابع: اختبار الاستقرار بين متغيرات الدراسة

اولاً: اختبارات السكون (الاستقرارية):

لدراسة أي ظاهرة لابد من التأكد من استقراريه وسكون السلاسل الزمنية للبيانات، ولاختبار سكون السلاسل الزمنية هنالك عدة معايير واختبارات يمكن استخدامها لمعرفة سكون البيانات منها اختبار معنوية معاملات الارتباط واختبار جزر الوحدة في هذه الدراسة سوف نعتمد على اختبار ديكي فوللر المدمج وهو أحد اختبار جز الوحدة.

اختبار جزر الوحدة Unit Root Test:

من اهم الأساليب المستخدمة في اختبار استقراريه السلاسل الزمنية اختبار جذر الوحدة، حيث يرتكز على وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات، من أهم الاختبارات اختبار ديكي فوللر 1979 وديكي فوللر الموسع 1981م وفيلبس بيرون 1988م:

1. اختبار ديكي–فوللرDickey–Fuller (1979م)

تعتمد فكرة على انه إذا كان معدل الانحدار للمعادلة يساوي الواحد فان هذا يؤدي الي وجود مشكلة جذر الوحدة والذي يعني عدم استقراريه بيانات السلسلة الزمنية حيث المعادلة هي:

$$\mathbf{Y_t = \rho Y_{t-1} + \varepsilon_t}$$

حيث ان ε_t هو حد الضوضاء الأبيض White Noise وله خصائص المتغير العشوائي، وإذا كانت ρ معنوية احصائياً دل ذلك على ان السلسلة الزمنية غير مستقرة وتعاني من جذر

الوحدة ويجب معالجتها بالفروق التي تكون درجتها (1,2,3,….d) وتقرأ $Y_t \sim I(d)$ ان بيانات السلسلة متكاملة من الدرجة d.[1]

2. اختبار ديكي–فوللر الموسع Augmented Dickey–Fuller: –

يقوم اختبار ديكي فوللر–الموسع على إزالة الاثار الهيكلية (الارتباط الذاتي) في السلسلة الزمنية ومن ثم نقوم باستخدام نفس إجراءات اختبار ديكي–فوللر، وتمثله المعادلة الاتية:

$$\Delta Y_t = \alpha + \beta Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{m} \delta\, Y_{t-i} + \varepsilon_t$$

حيث Δ تشير للفرق الأول و m تمثل طول الفجوة الزمنية. [2]

ج. اختبار فيلبس–بيرون Phillips–Peron (1988م): –

يقوم اختبار فيلبس–بيرون على ادخال تصحيح للارتباط الذاتي باستخدام طريقة غير معلميه، أي انه يأخذ في الاعتبار التغيرات الهيكلية للسلسلة الزمنية، يجرى هذا الاختبار في أربعة مراحل:

1. تقدير بواسطة OLS لاختبار Dickey–Fuller مع حساب الإحصائيات المرافقة.
2. تقدير التباين قصير المدي $\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T} \hat{\varepsilon}_t^2$ حيث $\hat{\varepsilon}_t$ تمثل البواقي.
3. تقدير المعامل المصحح المسمى التباين طويل المدي والمستخرج من خلال التباينات المشتركة للبواقي حيث:

$$S_1^2 = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T} \hat{\varepsilon}_t^2 + 2\sum_{i=1}^{I}\left(1 - \frac{i}{I-1}\right)\frac{1}{T}\sum_{t=I+1}^{I} \hat{\varepsilon}_t\, \hat{\varepsilon}_{t-i}$$

4. حساب إحصائية فيلبس بيرون

$$t_{\hat{\Phi}}^{c} = \sqrt{K} \times \frac{\hat{\Phi} - 1}{\hat{\sigma}_{\Phi}} + \frac{T(K-1)\hat{\sigma}_{\Phi}}{\sqrt{K}}$$

مع $k = \frac{\hat{\sigma}^2}{S_1^2}$ والذي يساوي 1 عندما تكون $\hat{\varepsilon}_t$ تشويشاً ابيضاً. وتقارن $t_{\hat{\Phi}}^{c}$ مع القيمة الحرجة لجداول ماك كينون.[3]

---

[1] شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولي، 2012، ص 207.

[2] كامل العلاوي، القياس الاقتصادي النظرية والتحليل، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولي، 2011، ص 270.

[3] شيخي محمد، مصدر سبق ذكره، ص 212.

ثانياً: اختبار استقرار متغيرات الدراسة الحالية

الجدول التالي يوضح مستوى استقرار متغيرات الدراسة (الناتج المحلي الإجمالي – الانفاق الحكومي)، عن طريق اختبار ديكي فوللر المدمج.

جدول رقم (4-1): استقرار متغيرات الدراسة مع القاطع عن طريق اختبار Augmented Dickey-Fuller (ADF)

متغير الدراسة	قيمة اختبار ADF مع القاطع	القيمة الحرجة عند مستوي معنوية 5%	مستوي المعنوية	مستوي استقرار السلسلة
الناتج المحلى الاجمالي (GDP)	-6.026255	-2.951125	0.0000	عند الفرق الاول
الانفاق الحكومي (G)	-4.648415	-2.951125	0.0007	عند الفرق الاول

المصدر: من اعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews. v9).

الحكم على استقرار المتغير يتم من خلال طريقتين إما من خلال المقارنة بين القيمة المحسوبة والقيمة الحرجة لاختبار ديكي فوللر الموسع فاذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية فهذه تعتبر دلالة على استقرار المتغير والطريقة الثانية تكمن في المقارنة بين مستوى الدلالة الإحصائية 5% ومستوى المعنوية فاذا كانت مستوى المعنوية اقل من 5% فهذه تعتبر دلالة على استقرار المتغير.

من الجدول رقم (1) يتضح لنا ان متغير الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ومتغير الانفاق الحكومي (G) استقرت عند الفرق الأول إذن فهي متكاملة من الدرجة الاولى وكل ذلك عند مستوى المعنوية (5%) لجميع متغيرات النموذج.

المطلب الخامس: اختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة

اولاً: مفهوم التكامل المشترك:

عند استخدام سلسلة زمنية غير ساكنة في تقدير معادلة انحدار، فإن الانحدار قد يكون زائفاً، إلا ان ذلك لا يتحقق إذا كانت السلاسل الزمنية لها خاصية الاستقرار او التكامل المشترك.

ثانياً: تعريف التكامل المشترك: يعرف التكامل المشترك بين سلسلتين زمنيتين بأن التقلبات في إحدى هاتين السلسلتين يؤدي الي إلغاء التقلبات في السلسلة الأخرى، بمعني أنه عند اختبار كل

منهما على حدي فإنهما غير ساكنتين، لكن كمجموعة نجد أن هنالك علاقة خطية بينهما يمكن ان تكون ساكنة ومستقرة:[1]

ثالثاً: اختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة:

جدول رقم (4-2): الجدول التالي يوضح نتيجة اختبار Trace Statistic Test للتكامل المشترك

Prob.**	0.05 Critical Value	Trace Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.1848	15.49471	11.45951	0.218031	None
0.0784	3.841466	3.097562	0.087078	At most 1
Max-eigenvalue test indicates No cointegrating eqn(s) at the 0.05 level * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level **MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

المصدر: من اعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews. v9)

بناءً على النتائج الاحصائية بالجدول (2) اعلاه نجد انه ليس هنالك أي اتجاه للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة حيث تم قبول فرضية العدم لعدد المتجهات (1 & 0) لان القيمة المحسوبة للإمكان الأعظم (Trace = 11.45951, 3.097562) علي التوالي اقل من القيمة الحرجة (Critical Value = 15.49471, 3.841466) وتؤكد هذه النتيجة عدم وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل بين هذين المتغيرين (GDP, G) وبذلك يصبح النموذج ليس له خاصية التكامل المشترك وغير ساكن و مزيف، لذلك يجب تقدير نموذج جرانجر للعلاقة السببية بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي من خلال فروقها المستقرة.

كذلك يمكن الحكم علي التكامل المشترك في النموذج من خلال قرائه نتائج التقرير أسفل الجدول في الجدول أعلاه او من خلال مقارنة القيمة الاحتمالية (Probability) مع مستوي الدلالة الإحصائية 5%.

[1] محمد عبد السميع عناني، التحليل القياسي والاحصائي للعلاقات الاقتصادية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2009، ص 676.

المبحث الثاني

إختبار سببية جرانجر بين الناتج المحلي الإجمالي والانفاق الحكومي

اولاً: السببية في الاقتصاد:

على الرغم من ان تحليل الانحدار يتعامل مع اعتماد متغير واحد على عدد من المتغيرات، فإن ذلك لا يعنى بالضرورة السببية، بمعنى وجود علاقة بين المتغيرات لا تثبت بالضرورة السببية أو اتجاه التأثير، ولكن في الانحدار المتعلق ببيانات السلاسل الزمنية، فإن الموقف يكون مختلفاً نوعاً ما، ونذكر هنا ما قاله أحد الكتاب وهو ان (الزمن لا يسير بالعكس) بمعني أنه إذا وقع الحدث X قبل الحدث Y، بالتالي فإنه من الممكن أن يكون X سبباً في Y، عموماً فإنه غير ممكن أن تكون Y سبباً في X، بمعنى اخر الاحداث في الماضي يمكن أن تسبب الأحداث الحالية ولكن لا يمكن القول بأن الاحداث في المستقبل هي سبب الاحداث الحالية.[1]

ثانياً: مفهوم اختبار السببية:

يمكن القول ان X تكون في سببية جرانجر (مسببة) ل Y إذا ما كانت القيمة الحالية لـ Y يمكن التنبؤ بها من خلال القيم الماضية لقيم X، وكلما كانت فترات التباطؤ أكبر تكون النتائج أفضل.[2]

ثالثاً: الشكل الرياضي لاختبار السببية:

يمكن إيضاح الصورة العامة لاختبار سببية جرانجر من خلال المعادلة الأتية:

$$\mathrm{G}_t = \sum_{i=1}^{n} \alpha_i \, \mathrm{GDP}_{t-i} + \sum_{j=1}^{n} \theta_i \mathrm{G}_{t-j} + \mu_1$$

$$\mathrm{GDP}_t = \sum_{i=1}^{n} \gamma_i \, \mathrm{G}_{t-i} + \sum_{j=1}^{n} \delta_j \mathrm{GDP}_{t-j} + \mu_2$$

حيث يتم افتراض أن مقادير التشتت (الخطأ) μ_1 و μ_2 غير مرتبطين.

يمكن كتابة الشكل القياسي لاختبار سببية جرانجر لمتغيري الدراسة الحالية من خلال المعادلة التالية:

$$\mathbf{D}(\mathbf{G_t}) = \alpha_0 * \mathrm{D}(\mathrm{GDP})_{t-1} + \theta_1 * \mathrm{D}(\mathrm{G})_{t-1} + \mu_1$$

---

[1] دامودر جوجارات، ترجمة ومراجعة :هند عبدالغفار عودة، "الاقتصاد القياسي – الجزء الثاني"، دار المريخ للنشر، 2005، ص 901.

[2] طالب عوض ومالك ياسين، "اثر التطور النقدي في النمو الاقتصادي في الأردن"، ورقة علمية منشورة في مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 38، العدد 2، 2011م، ص 516.

$$\mathbf{D(GDP}_t) = \gamma_0 * \mathrm{D(G)}_{t-1} + \delta_1 * \mathrm{D(GDP)}_{t-1} + \mu_2$$

رابعاً: اختبار سببية جرانجر بين الناتج المحلي الإجمالي والانفاق الحكومي في السودان خلال الفترة من 1980م الي 2015م:

1. تحديد فترة التباطؤ الملائم لبيانات الدراسة الحالية:

أ: معايير المقارنة بين النماذج المرشحة:

❖ **معيار معلومات أكاييك Akaike Information Criterion (AIC):**[1]

يرمز له بالرمز (AIC) ويعرف بالعلاقة التالية:

$$\mathrm{AIC(p,q)} = \mathrm{Ln}(\hat{\sigma}_\varepsilon^2) + \left\{2\left(\frac{\mathrm{p+q}}{\mathrm{n}}\right)\right\}$$

حيث: $\hat{\sigma}_\varepsilon^2 = \left[\frac{\mathrm{RSS}}{\mathrm{n}}\right]^2$ محسوباً بطريقة المعقولية العظمي و (p+q): تمثل عدد معالم النموذج يكون الاختيار على أساس أصغر قيمة للمعيار.

❖ **معيار معلومات شوارتز Schwarz Information Criterion (SIC):**[2]

يرمز له بالرمز (SIC) ويعطى بالمعادلة التالية:

$$\mathrm{SIC(p,q)} = \mathrm{Ln}(\hat{\sigma}_\varepsilon^2) + \frac{2(\mathrm{p+q})}{\mathrm{t}}\mathrm{Ln(T)}$$

ويكون الاختيار على أساس أصغر قيمة للمعيار.

❖ **معيار حنان كوين Hannan–Quinn Criterion (HQC):**[3]

يرمز له بالرمز (HQC) ويكتب بالشكل التالي:

$$\mathrm{HQC(p,q)} = \mathrm{Ln}(\hat{\sigma}_\varepsilon^2) + (\mathrm{p+q})\ \mathrm{C}\frac{\mathrm{Ln\ Ln(n)}}{\mathrm{n}}$$

حيث: $\hat{\sigma}_\varepsilon^2 = \mathrm{S}^2$ محسوباً بطريقة المعقولية العظمى ويساوى: $\frac{\sum \varepsilon_t^2}{\mathrm{n}}$

ويكون الاختيار على أساس أصغر قيمة للمعيار.

---

[1] دربال أمينة، محاولة التنبؤ بمؤشرات الأسواق المالية العربية باستعمال النماذج القياسية – دراسة حالة: مؤشر سوق دبي المالي، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2014، ص 71.

[2] نفس المرجع، ص 71.

[3] بن احمد احمد، النمذجة القياسية للاستهلاك الوطني للطاقة الكهربائية في الجزائر خلال الفترة (1988–2007)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسيير، الجزائر، 2008، ص 90.

ب. اختيار فترة التباطؤ المناسب لبيانات الدراسة

جدول رقم (4-3): نتائج اختبار Lag Length Criteria

فترات التباطؤ (Lag)	معيار أكاييك (AIC)	معيار شواتزر (SC)	معيار حنان كوين (HQ)
0	55.14764	55.24016	55.17780
1	51.68055	**51.95810***	**51.77102***
2	51.82812	52.29069	51.97891
3	51.70331	52.35092	51.91442
4	**55.61541***	52.44805	51.88683
5	51.79834	52.81601	52.13008
*** indicates lag order selected by the criterion**			

المصدر: من اعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews. v9).

من خلال نتائج الجدول رقم (3) يتضح لنا ان التباطؤ الأول هو التباطؤ الأنسب لبيانات الدراسة الحالية خلال الفترة من 1980 الي 2015.

2. نتائج اختبار سببية جرانجر بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في السودان:

جدول رقم (4-4): اختبار سببية جرانجر في اتجاهين Pairwise Granger Causality Test

فرضية العدم (Null Hypothesis)	قيمة اختبار اف (F-Statistic)	القيمة الاحتمالية (Prob.)
D(G) does not Granger Cause **D(GDP)**	0.26173	0.6126
D(GDP) does not Granger Cause **D(G)**	5.73212	0.0229

المصدر: من إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (Eviews. v9).

تدل نتائج اختبار السببية في الجدول رقم (4) تدل على رفض فرضية العدم عند مستوى المعنوية 5% عند اختبار اتجاه سببية الناتج المحلى الإجمالي على الانفاق الحكومي، اما فرضية العدم لاتجاه سببية الانفاق الحكومي على الناتج المحلى الإجمالي فقد تم قبولها وتؤكد هذه النتيجة عدم وجود سببية ثنائية الاتجاه بين الانفاق الحكومي والناتج المحلى الاجمالي وان هنالك اتجاه للسببية في اتجاه واحد فقط من الناتج المحلى الإجمالي على الانفاق الحكومي مما يعني ان التغيرات في حجم الناتج المحلي الإجمالي تساعد في تفسير التغيرات التي تحدث في الانفاق الحكومي وليس العكس.

المبحث الثالث

اختبار علاقة الارتباط بين الناتج المحلي الإجمالي والانفاق الحكومي

اولاً: تعريف الارتباط البسيط

هو تقدير قوة واتجاه العلاقة بين متغيرين، ويرمز له بالرمز ρ في حالة المجتمع والرمز r في حالة العينات، وتتراوح قيمة معامل الارتباط بين (+1) و (−1).[1]

ثانياً: تحديد اتجاه العلاقة

إذا كانت إشارة معامل الارتباط موجبة (+) فهذا تعني ان اتجاه العلاقة طردية بين المتغيرين، اما إذا كانت إشارة معامل الارتباط سالبة (−) فهذا تعني ان اتجاه العلاقة عكسية.

ثالثاً: تحديد قوة الارتباط

تحديد قوة الارتباط تعتمد على قيمة معامل الارتباط r.

جدول رقم (4−5): تحديد قوة الارتباط[2]

قيمة معامل الارتباط	قوة الارتباط
$r = 0$	لا يوجد ارتباط
$0.01 \leq r \leq 0.30$	ارتباط ضعيف
$0.31 \leq r \leq 0.69$	ارتباط متوسط
$0.70 \leq r \leq 0.99$	ارتباط قوي
$r = 1$	ارتباط تام

رابعاً: اختبار علاقة الارتباط بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال الفترة من 1980م الي 2015م:

1. صياغة الفروض

فرض العدم:

$$H_0 : r = 0$$

[1] حسن عبدالله اسحق، "سلسلة محاضرات التحليل الاحصائي باستخدام برنامج SPSS"، محاضرة فيديو بعنوان (المحاضرة الثالثة – الارتباط)،مرفوعة على صفحة اكاديمية التحليل الاحصائي على الرابط https://www.facebook.com/ASA2004/videos/811490892332076/ ، تاريخ الزيارة 2017/9/7م.

[2] حسن عبدالله اسحق، مرجع سبق ذكرة، تاريخ الزيارة 2017/09/07م.

H_0 : معامل الارتباط بين الانفاق الحكومي والناتج المحلى الاجمالي غير معنوي.

الفرض البديل:

$$H_1 : r \neq 0$$

H_1 : معامل الارتباط بين الانفاق الحكومي والناتج المحلى الاجمالي معنوي.

2. تحديد نوع مقياس الارتباط المناسب لبيانات الدراسة الحالية:

يقدم برنامج SPSS ثلاثة مقاييس لمعامل الارتباط

أ. معامل بيرسون Pearson: يستخدم في حالة المتغيرات الكمية.

ب. معامل سبيرمان Spearman: تستخدم في حالة المقاييس الترتيبية.

ج. معامل كندال Kendall's: يستخدم ايضاً في حالة المقاييس الترتيبية.

بما ان بيانات الدراسة الحالية هي بيانات كمية فإن المقياس المناسب لاختبار علاقة الارتباط بين الانفاق الحكومي والناتج المحلى الاجمالي هو مقياس بيرسون.

3. نتائج ارتباط بيرسون بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال الفترة من 1980م الي 2015م:

جدول رقم (4-6): نتيجة اختبار بيرسون لقياس الارتباط بين الانفاق الحكومي والناتج المحلى الاجمالي

قيمة معامل اختبار بيرسون Pearson Correlation	القيمة الاحتمالية Sig. (2-Tailed)
0.332	0.048

المصدر: من إعداد الباحث من واقع تحليل نموذج الدراسة باستخدام برنامج (SPSS v16).

من خلال نتائج اختبار بيرسون الواردة في الجدول رقم (6) أعلاه يتضح لنا ان هنالك علاقة ارتباط طردي متوسط وذات دلالة إحصائية بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

أولا : مناقشة الفرضيات

ثانياً : النتائج

ثالثاً : التوصيات

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

أولا : مناقشة الفرضيات

بعد دراسة وتحليل الانفاق الحكومي وتحديد اتجاه العلاقة بينها وبين الناتج المحلي الاجمالي وتقييمها من الناحية القياسية سيتم مناقشة الفرضيات على النحو التالي:

1. هنالك علاقة سببية في اتجاه واحد من الناتج المحلي الإجمالي على الانفاق الحكومي، حيث تم رفض فرضية العدم نسبة لان القيمة الاحتمالية قد بلغت (0.0229) وهي اقل من مستوى الدلالة الاحصائية عند مستوى المعنوية (0.05) مما يعني ان التغيرات في حجم الناتج المحلي الإجمالي تساعد في تفسير التغيرات التي تحدث في الانفاق الحكومي وليس العكس.

2. هنالك علاقة ارتباط طردي متوسط وذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي والانفاق الحكومي، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون بين هذين المتغيرين (0.332) ذات إشارة موجبة مما يدل على طردية العلاقة، ومتوسطة لأنها وقعت بين (0.69 و 0.31)، وهي ذات دلالة إحصائية لان القيمة الاحتمالية قد بلغت (0.048) وهي اقل من مستوى الدلالة الاحصائية عند مستوى المعنوية (0.05).

ثانياً : النتائج

1. دلت نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك على عدم وجود اتجاه للتكامل المشترك بين الناتج المحلى الإجمالي والانفاق الحكومي وبذلك اصبحت نموذج الدراسة غير ساكن، لذلك تم تقدير نموذج سببية جرانجر من خلال فروقها المستقرة.
2. توصلت نتائج اختبار العلاقة السببية الي وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من حجم الناتج المحلي الإجمالي والانفاق الحكومي مما يعني ان التغيرات في حجم الناتج المحلى الاجمالي تساعد في تفسير التغيرات التي تحدث في الانفاق الحكومي وليس العكس.
3. دلت نتائج ارتباط بيرسون على وجود علاقة ارتباط طردي متوسط وذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلى الإجمالي والانفاق الحكومي.

ثالثاً: التوصيات

التوصيات الخاصة

1. علي الدولة زيادة النفقات الإستثمارية لتحقيق النمو الإقتصادي .
2. علي الدولة الإهتمام بالإنفاق العام من أجل زيادة الناتج المحلي الإجمالي .
3. يجب ان لا يتعدي الإنفاق العام حدود ميزانية الدولة لتجنب إختلال الميزانية .

التوصيات العامة :

1. علي الدولة ضبط وترشيد النفقات العامة لكي تحقق النفقات أقصي منفعة ممكنة .
2. علي الدولة مراعاة الحدود المالية لها حتي تواكب مصروفاتها إيراداتها .
3. علي السياسة المالية السودانية مواصلة البحث عن مصادر التمويل من أجل تقليل أثار التقلبات الخارجية علي الإقتصاد السوداني .

توصيات لبحوث مستقبلية:

- أثر الإنفاق الإستثماري علي النمو الإقتصادي .
- دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الإقتصادي .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

اولا : المصادر

- القران الكريم – سورة الفرقان (الإية 67)

ثانياً: المراجع

1- أحمد عبد السميع علام – المالية العامة المفاهيم والتحليل الإقتصادي والتطبيق– مكتبة الوفاء القانونية – الإسكندرية –2001

2- أحمد مجزوب أحمد ، السياسة المالية في الإقتصاد الإسلامي ، دار جامعة أمدرمان الإسلامية للطباعة والنشر 1996

3- أدم مهدي احمد – الوجيزة في الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي –الشركة العالمية للطباعة والنشر – الخرطوم –عمارة الأمارات

4- حامد عبد المجيد دراز – المرسي السيد حجازي – مبادئي الإقتصاد العام – الدار الجامعية –فبراير 1999

5- حامد عبد المجيد دراز –مبادئي الإقتصاد العام – قصر الصفا – الإسكندرية 2001

6- حامد عبد المجيد دراز ، السياسة المالية ، الدار الجامية ، الإسكندرية ، 1984

7- حري محمد موسي عريفات – مبادئ الاقتصاد التحليلي الكلي – دار وائل للنشر –عمان – الأردن – 2006

8- خالد واصف الوزني – أحمد حسين الرفاعي – [1]مبادئ الأقتصاد الكلي –دار وائل للنشر – عمان – الاردن – 2004

9- صبري أبو زيد – عبد المحيمد صديق عبد البر – إقتصاديات المالية العامة – القاهرة سبتمبر 2001

10- عادل أحمد حشيش – مصطفي رشدي شيخة –الإقتصاد العام المالية العامة – الاسكندرية – في أول يناير 1995

11- عادل فليح الفكي – محمود كدراوي – إقتصاديات المالية العامة – دار الكتب للطباعة والنشر – العراق – 1988

12- عبد الله الشيخ محمود الطاهر – مقدمة في أقتصاديات المالية العامة –مطابع جامعة الملك سعود –1408هـ 1988 م الرياض

13- عبد الشريف عبد الله الغول – موضوعات في الإقتصاد الكلي – الخرطوم – شركة مطابع السودان للعملة المحدودة – – 2007

14- عبد الفتاح قنديل –سلوي سليمان – مقدمة في علم الإقتصاد –دار النهضة العربية – القاهرة 1985

15- عبد الكريم صادف بركات واخرون ، المالية العامة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 1986

16- فتحي أحمد ذياب عواد – إقتصاديات المالية العامة –عمان –دار الرضوان للنشر والتوزيع – 2012 –

17- فريد بشير طه – مبادئ الإقتصاد الكلي –عبد الوهاب الامين –مركز المعرفة – المنامة –2007م

18- كامل بكري وأخرون،– مبادئ الإقتصاد الكلي – الدار الجامعية – الإسكندرية يناير 1999

19- محمد طاقة – هدي العزاوي – إقتصادي بالمالية العامة –دار المسيرة للنشر والتوزيع – مدينة عمان –2007–1427

20- محمد عبد المنعم عفر– أحمد فريد مصطفي – الإقتصاد المالي الوصفي والإسلامي بين النظرية والتطبيق – الإسكندرية – شباب الجامعة 1999

21- محمود حسين الوادي وأخر – مبادئي المالية العامة – دار المسيرة للنشر عمان – 2007

22- هوشيار معروف – تحليل الاقتصاد الكلي– دار صفاء للنشر والتوزيع – عمان 2005

23- إسماعيل السيوفي، "مشاكل الاقتصاد القياسي الاستشراف والاختبارات والقياس"، الطبعة الأولى، الاهلية للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 22.

24- مريم عمر حب الله عمر، "النماذج القياسية لدوال الطلب والعرض لسلعة السكر في السودان باستخدام منهجية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ غير المقيد ("(2014–

1980، رسالة دكتوراه في الاقتصاد القياسي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، السودان، 2015، ص 132.

25- وفاء صلاح الدين على فضل، "تقدير دالة استهلاك السكر في السودان ((2012-1980"، رسالة ماجستير في الاقتصاد القياسي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، السودان، 2014، ص 52.

26- طارق محمد الرشيد، المرشد في الاقتصاد القياسي التطبيقي، جي تاون للنشر، السودان، الطبعة الأولى، 2005، ص 16.

27- شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولي، 2012، ص 207.

28- كامل العلاوي، القياس الاقتصادي النظرية والتحليل، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولي، 2011، ص 270.

29- محمد عبد السميع عناني، التحليل القياسي والاحصائي للعلاقات الاقتصادية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2009، ص 676.

30- دامودر جوجارات، ترجمة ومراجعة :هند عبدالغفار عودة، "الاقتصاد القياسي - الجزء الثاني"، دار المريخ للنشر، 2005، ص 901.

31- طالب عوض ومالك ياسين، "اثر التطور النقدي في النمو الاقتصادي في الأردن"، ورقة علمية منشورة في مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 38، العدد 2، 2011م، ص 516.

32- د: ربال أمينة، محاولة التنبؤ بمؤشرات الأسواق المالية العربية باستعمال النماذج القياسية - دراسة حالة: مؤشر سوق دبي المالي، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2014، ص 71.

33- بن احمد احمد، النمذجة القياسية للاستهلاك الوطني للطاقة الكهربائية في الجزائر خلال الفترة (2007-1988)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسيير، الجزائر، 2008، ص 90.

ثالثا: الرسائل الجامعية

1- حسن غصان بلقاسم : الإنفاق العمومي في الإستثمار الخاص ،إختبار أثر المزاحمة عدد المعاينة المعادة. دورية الإدارة العامة المجلة الثالث والأربعون ديسمبر 2008شوال 1424هـ

2- دعاء محمد الزاملي – دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الإستقرار الحكومي في العراق للمدي 2003-2013

3- سحر بنت حسن خياط : تأثير الإنفاق الحكومي علي النمو الإقتصادي :دراسة قياسية عن المملكة العربية السعودية من 1970-1998 رسالة جامعية 1423هـ

4- علي سيف علي المزروعي : أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية علي دولة الإمارات العربية خلال السنوات (2001-2014) مجلد جامعة دمشق

5- عمر محمود ابو عيدة : أثر الإنفاق الحكومي علي النمو الإقتصادي في الأراضي الفلسطينية دراسة تطبيقية خلال الفترة (2013- 1995) 10/29 /2014

6- محمدين بن عبد الله الجراح –د: أحمد بن عبد الكريم المحميد : الإنفاق الحكومي والإستثمار الخاص في المملكة العربية السعودية – مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية – جامعة الكويت – العدد السادس والثمانون – السنة الثانية والعشرون 1997

7- محمد الحسن محمود فرح ، د- فايزة محمد الحسن خليل : الإنفاق الاستهلاكي وتوازن المستهلك في الاقتصاد الإسلامي . ودراسة حاة العاملين بجامعة أمدرمان الإسلامية ديسمبر 2011 شعبان 1432

8- محمد الطيب ذهب : دور سياسة الإنفاق العام علي الإستثمارات العمومية في الجزائر دراسة حالة الجزائر (2001-2014

9- محمد كمال حسين رجب : أثر السياسة الإنفاقية في التضخم في فلسطين إستكمالاً لمتطلبات الحصول علي درجة الماجستير يوليو 2011

10- هبة محمود الباز : قياس الإنفاق العام في مصر ومقترحات الأرتقاء بها – مسودة ورقة من أوراق بحث (بعض قضايا اصلاح المالية العامة في مصر) القاهرة – ديسمبر 2014

خامساً: المواقع الإلكترونية:

- حسن عبدالله اسحق، "سلسلة محاضرات التحليل الاحصائي باستخدام برنامج SPSS"، محاضرة فيديو بعنوان (المحاضرة الثالثة – الارتباط)،مرفوعة على صفحة اكاديمية التحليل الاحصائي على الرابط
/https://www.facebook.com/ASA2004/videos/811490892332076
، تاريخ الزيارة 7/9/2017م.

رابعاً : التقارير والمصادر

- تقارير بنك السودان المركزي السنوية (1998-2015)

الملاحــق

الملاحق

ملحق رقم (1): بيانات الدراسة

GDP	G	OBS	GDP	G	OBS
4049739	1575	**1998**	4851	717.1	**1980**
1047814	1975	**1999**	6398	906.4	**1981**
1613737	3125	**2000**	7620	1081.6	**1982**
2193591	3428	**2001**	7185	1215.7	**1983**
2705881	3770	**2002**	6865	1367.1	**1984**
3366271	5633	**2003**	6396	251.22	**1985**
4065856	7936	**2004**	6742	337.83	**1986**
4775611	10435	**2005**	7701	430.7	**1987**
5573378	14713	**2006**	7676	633.9	**1988**
6872139	17403	**2007**	20218.1	696.2	**1989**
8570713	22725	**2008**	36479.8	6252.1	**1990**
9829190	21025.9	**2009**	46791.1	6353.2	**1991**
11983727	24162.1	**2010**	82562	5344.6	**1992**
13551171	28578.3	**2011**	110111	9894.1	**1993**
186556.3	26272	**2012**	192661	119.4	**1994**
243412.9	36178.5	**2013**	421818	278.2	**1995**
342803.3	50371.2	**2014**	948448	830	**1996**
582936.7	54854.2	**2015**	1881289	1243.6	**1997**

المصدر: بنك السودان المركزي إدارة الإحصاء، الجهاز المركزي للإحصاء.

حيث ان:

GDP: الناتج المحلى الإجمالي.

G: الإنفاق الحكومي.

ملاحق استقرار متغيرات الدراسة

ملحق رقم (2): استقرار متغير الناتج المحلي الإجمالي عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.026255	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.639407	
	5% level	-2.951125	
	10% level	-2.614300	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP,2)
Method: Least Squares
Date: 10/22/17 Time: 22:17
Sample (adjusted): 1982 2015
Included observations: 34 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-1.063296	0.176444	-6.026255	0.0000
C	17586.17	438286.3	0.040125	0.9682

R-squared	0.531587	Mean dependent var	7017.247
Adjusted R-squared	0.516949	S.D. dependent var	3677031.
S.E. of regression	2555606.	Akaike info criterion	32.40250
Sum squared resid	2.09E+14	Schwarz criterion	32.49229
Log likelihood	-548.8425	Hannan-Quinn criter.	32.43312
F-statistic	36.31575	Durbin-Watson stat	2.012573
Prob(F-statistic)	0.000001		

ملحق رقم (3): استقرار متغير الانفاق الحكومي عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(G) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.648415	0.0007
Test critical values:	1% level	-3.639407	
	5% level	-2.951125	
	10% level	-2.614300	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(G,2)
Method: Least Squares
Date: 10/22/17 Time: 22:19
Sample (adjusted): 1982 2015
Included observations: 34 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(G(-1))	-0.813269	0.174956	-4.648415	0.0001
C	1313.995	708.6778	1.854151	0.0730

R-squared	0.403072	Mean dependent var	126.2853
Adjusted R-squared	0.384418	S.D. dependent var	4912.551
S.E. of regression	3854.341	Akaike info criterion	19.40881
Sum squared resid	4.75E+08	Schwarz criterion	19.49860
Log likelihood	-327.9498	Hannan-Quinn criter.	19.43943
F-statistic	21.60777	Durbin-Watson stat	2.028905
Prob(F-statistic)	0.000055		

ملحق رقم (4): اختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة

Date: 10/22/17 Time: 22:26
Sample (adjusted): 1982 2015
Included observations: 34 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: G GDP
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.218031	11.45951	15.49471	0.1848
At most 1	0.087078	3.097562	3.841466	0.0784

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.218031	8.361952	14.26460	0.3431
At most 1	0.087078	3.097562	3.841466	0.0784

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

ملاحق اختبار العلاقة السببية بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي

ملحق رقم (5): تحديد عدد فترات التباطؤ الملائم لبيانات الدراسة الحالية

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: GDP G
Exogenous variables: C
Date: 10/22/17 Time: 22:23
Sample: 1980 2015
Included observations: 31

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-852.7885	NA	3.06e+21	55.14764	55.24016	55.17780
1	-795.0485	104.3044*	9.55e+19	51.68055	51.95810*	51.77102*
2	-793.3358	2.872899	1.11e+20	51.82812	52.29069	51.97891
3	-787.4013	9.188903	9.92e+19	51.70331	52.35092	51.91442
4	-782.0388	7.611308	9.25e+19*	51.61541*	52.44805	51.88683
5	-780.8743	1.502589	1.15e+20	51.79834	52.81601	52.13008

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

ملحق رقم (6): نتيجة اختبار السببية في اتجاهين من خلال استخدام اختبار سببية جرانجر

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 10/22/17 Time: 22:31
Sample: 1980 2015
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
D(G) does not Granger Cause D(GDP)	34	0.26173	0.6126
D(GDP) does not Granger Cause D(G)		5.73212	0.0229

ملحق رقم (7): نتيجة بيرسون لقياس الارتباط بين الناتج المحلى الإجمالي والانفاق الحكومي

Correlations

		GDP	G
GDP	Pearson Correlation	1	.332*
	Sig. (2-tailed)		.048
	N	36	36
G	Pearson Correlation	.332*	1
	Sig. (2-tailed)	.048	
	N	36	36

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).